جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الحديث النبوي
في
نحو محمد بن أبي الفتح البعلي(٧٠٩هـ)
بين التقعيد والتأكيد في كتابه (الفاخر)

الدكتور
صابر السيد محمود أحمد
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى : ISSN 2356/9050

مقدمة

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على رسوله الكريم،سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

وبعـــــــد

فإذا كان علماء اللغة العربية قد جعلوا القرآن الكريم وكلام العرب حجة في قواعدهم النحوية والصرفية والبلاغية،فإن حديث الرسول ﷺ هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم،فليس هناك أحد أفصح قولاً،وأبين كلامًا،وأعلى بلاغة من النبي ﷺ، فقد وصف الجاحظ كلام الرسول الكريم فقال:" هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه،وكثر عدد معانيه،وَجَلَّ عن الصنعة،ونُزِّهَ عن التكلف،فكيف وقد عاب التشديق ، وجانب أهل التقعيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر...ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة،وَشُيِّدَ بالتأييد، وَيُسِّرَ بالتوفيق،ثم لم يسمع الناسُ كلاماً قطُّ أعم نفعًا،ولا أَقْصَدَ لفظًا،ولا أعدل وزنًا،ولا أجمل مذهبًا،ولا أَكْرَمَ مطلبًا،ولا أحسن موقعًا،ولا أسهل مَخْرَجًا،ولا أفصح معنى،ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ".(١)

وقد وجدت علوم اللغة العربية لخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية؛ولهذا نجد العلماء-سلفًا وخلفًا-عكفوا على ربط دراساتهم اللغوية،النحوية والصرفية، والبلاغية بكتاب الله تعالى،وحديث الرسول-ﷺ-ولئن كانت دراساتهم القرآنية النحوية تبدو فيها جهودهم واضحة جلية،وأن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تناولوا فيها المباحث النحوية من خلال الحديث النبوي تبدو لي-فيما أعلم-ضئيلة نادرة،لاسيما في مجال الاحتجاج النحوي بحديث الرسول ﷺ،وإن كانت هذه الجهود مبعثرة في مصنفات المتأخرين الذين اهتموا بالاحتجاج بالحديث النبوي

(١) البيان والتبيين للجاحظ٢/١٧،١٨.

في مصنفاتهم كابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي يجيز الاحتجاج بالحديث مطلقًا،ويحتج به في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم وخصوصًا في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، وممن اقتفى أثر ابن مالك في الاحتجاج بالحديث مطلقًا تلميذه:محمد بن أبي الفتح البعلي(ت ٧٠٩) في كتابه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث ،بل جعل الحديث الأصل الثاني من أصول الاحتجاج،فأردت في هذا البحث الذي عنونته بـ(الحديث الشريف في نحو محمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ) بين التقعيد والتأكيد في كتابه"الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر") الوقوف على هذه القضية عنده ، فقرأت كتابه غير مرة متتبعًا الأحاديث التي جاءت فيه،والقاعدة التي بناها ، أو دعمها وثبتها بشاهد أو أكثر من الأحاديث الشريفة،والذي دفعني إلى اختيار هذا البحث أمور كثيرة من أهمها:

١-أن البحوث التي ربطت بين الدراسات النحوية وحديث الرسول ﷺ دراسات نادرة مقارنة بالدراسة القرآنية النحوية،فإننا نجد عشرات المؤلفات والبحوث والرسائل الجامعية تناولت هذا الجانب من الدراسة خلافًا للدراسات الحديثية النحوية،فحاولت أن أقدم هذا البحث المتواضع إسهامًا مع الباحثين الآخرين في خدمة السنة النبوية ولغة القرآن الكريم.

٢-إبراز الأحكام النحوية المستنبطة من الأحاديث النبوية في كتاب (الفاخر) فللأحاديث دور في توسيع قواعد النحو،والاستعمال الصحيح ، فالحديث هو المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج في هذا الكتاب.

٣- أن محمد بن أبي الفتح البعلي عالم أتقن علوم العربية نحوًا وصرفًا ، وعلوم الشريعة تفسيرًا وحديثًا وفقهًا،وهو من أبرز العلماء المتأخرين الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث مطلقًا،وكان كثيرًا ما يستأنس بالشعر العربي في مجال احتجاجه بالحديث النبوي.

٤- موضوع الحديث النبوي ودوره في توسيع الأحكام النحوية في هذا المصدر من الأمور المغمورة-فيما أعلم-فارتأيت أن أتناوله بالدراسة والتأصيل.

٥-أن الكثير من الأحاديث التي أوردها محمد بن أبي الفتح في كتابه من الأحاديث التي جاءت في صحيحي البخاري ومسلم،بالإضافة إلى بعض الأحاديث التي جاءت في مسند ابن حنبل.

٧-أن محقق الكتاب د/ ممدوح محمد خسارة - لم يتكلم عن موقف محمد بن أبي الفتح البعلي من السماع،ولا عن شواهد الكتاب الذي قام بتحقيقه،فأردت الوقوف على قضية الاستشهاد بالحديث عند محمد بن أبي الفتح ، ومدي اعتماده الأحاديث في بناء بعض الأحكام النحوية، ودعمها وتثبيتها أو تأكيدها بالحديث النبوي.

بالإضافة إلى أن الدكتورة / خديجة الحديثي في كتابها"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"لم تجر لهذا الرجل ذكرًا في كتابها،ولا لموقفه علي الرغم من أنها خصصت الفصل الثالث من كتابها للمحتجين بالحديث،وحصرتهم في السهيلي، وابن خروف،وابن يعيش،وابن الحاجب، والشلوبين، وابن عصفور،وابن مالك،وأبي حيان.

ويمكن الاعتذار عن الدكتورة / خديجة بأنها لم تقف على مؤلف لمحمد بن أبي الفتح تستطيع من خلاله تحديد موقفه إزاء هذه القضية،وكل ما أردت أن أثبته هنا هو أن موقف محمد بن أبي الفتح من الاحتجاج بالحديث لم يتعرض له أحد فيما أعلم ، فأردت إبراز موقفه ، ومنهجه في الاحتجاج بالحديث .

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة،وخمسة مباحث، ،وخاتمة، وفهارس فنية.

أما المقدمة : فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

وأما المبحث الأول فموضوعه: لمحة موجزة عن محمد بن أبي الفتح البعلي.

وأما المبحث الثانى فموضوعه: الحديث النبوي أصل من أصول الاحتجاج النحوي.

وأما المبحث الثالث فموضوعه:منهج البعلي في الاحتجاج بالحديث.

وأما المبحث الرابع فموضوعه:ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب الفاخر تقعيدًا.

وأما المبحث الخامس فموضوعه: ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب الفاخر تأكيدًا.

وقد جاءت الدراسة في هذين المبحثين على النحو التالي :

١- وضعت عنوانًا نحويًا لكل حديث،وحرصت علي أن يكون العنوان موجزًا قدر الإمكان،وأن يعبر عن موضوع الحديث.

٢- أثبت الحديث في البداية،ووضعت خطًا تحت الكلمة محل الشاهد في الحديث حتى يتنبه القاريء للشاهد في الحديث،ثم ذكرت كلام محمد بن أبي الفتح المتضمن للحديث ، والحكم النحوي المحتج له بهذا الحديث.

٣- قمت بتخريج الأحاديث بعرضها على كتب الصحاح،وبخاصة صحيحا الإمامين البخاري ومسلم،وكذلك كتب السنن،والكتب التي تعني بغريب الحديث.

٤- عرجت على الأحكام النحوية التي جاء الحديث شاهدًا عليها بإيجاز.

٥- رتبت الأحاديث داخل كل مبحث وفق تبويب كتاب "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" .

وأما الخاتمة : ففيها ذكرت أهم النتائج.

وأما الفهارس الفنية :فقد اقتصرت فيها على فهرسين:أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع ، والثاني: فهرس لمحتويات البحث .

تنبيه : اعتمدت كتاب(الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) بتحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة – طبعة الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم،وأن يجزينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة ، وفوق كل ذي علم عليم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

د / صابر السيد محمود أحمد

المبحث الأول
لمحة موجزة عن محمد بن أبي الفتح البعلي
حياته وآثاره

نظرًا لوجود تلك الدراسة الوافية في مقدمة تحقيق كتابه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) عن حياته آثرت الإيجاز فيها ، واعتمدت على ما أورده محقق الكتاب.

اسمه : محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي بركات البعلي ، الحنبليُّ مذهبًا،الدمشقيُّ منشأً. (١)

قال عنه السيوطي:"المُسَمَّون بالبعلي جماعة أشهرهم: محمد بن أبي الفتح تلميذ بن مالك".(٢)

مولده:ولد البعلي في مدينة بعلبك،إحدى مدن الشام في سهل البقاع سنة خمس وأربعين وستمائة. (٣)

صفاته:كان البعلي إمامًا عالمًا فاضلاً له معرفة تامة بالنحو،متعبدًا متواضعًا،حسن الشمائل،جيد الخبرة بألفاظ الحديث، ريِّض الأخلاق،تاركًا للتكلف مدمنًا للاشتغال،كثير المحاسن. (٤)

آثاره العلمية:

ترك البعلي-رحمه الله-عددًا من المصنفات المفيدة والمتنوعة،منها ما يتعلق بالعلوم الشرعية،ومنها ما يتعلق بالعلوم العربية ، وهاك بيانًا بآثاره ومصنفاته:

أولا:**في العلوم الشرعية**:

---

(١) تنظر ترجمته في:الوافي بالوفيات٣١٦/٤،والدرر الكامنة١٤٠/٤،١٤١،وبغية الوعاة٢٠٧/١،وشذرات الذهب٢١،٢٠/٦،والأعلام٣٢٦/٦.
(٢) بغية الوعاة٣٧٠/٢.
(٣) ينظر :السابق ٢٠٧/١.
(٤) ينظر :السابق ٢٠٧/١.

١-المطلع على أبواب المُقْنِع في الفقه،وهو شرح لغوي واصطلاحي لكتاب (المقنع) لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي(ت٦٢٠هـ). [١]

٢-شرح الرعاية : وهو شرح لكتاب (الرعاية) في الفقه الحنبلي ، ألفه حمدان الحرَّاني (ت ٦٩٥هـ). [٢]

٣- أربعون بابًا في الطب من الأحاديث الصحاح الحسان. [٣]

ثانيًا:في علوم العربية:

١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام،ويعزو بعضهم هذا الكتاب لشيخه ابن مالك،على أن لابن مالك كتابَ (الإعلام بتثليث الكلام)، وهذا الكتاب هو إكمال على كتاب ابن مالك. [٤].

٢-المثلث بمعنى واحد من الأسماء والأفعال. [٥]

٣-شرح ألفية ابن مالك. [٦]

٤-شرح المقدمة الجزولية:وهي مقدمة نحوية لعيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت٦٠٧هـ). [٧]

٥-الفاخر في شرح جمل عبد القاهر.

وفاته:توفي محمد بن أبي الفتح البعلي بالقاهرة في المحرم سنة تسع وسبعمائة[٨].

---

(١) ينظر:كشف الظنون٢/١٨٠٩،وشذرات الذهب٥/٨٨.
(٢) ينظر:معجم المؤلفين ١١/١١٦.
(٣) طبع بعناية أحمد البزرة،وعلي رضا عبد الله-نشر المكتب الإسلامي-دمشق-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٤) ينظر:تاريخ الأدب العربي٥/٢٩٥،ومقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٢٦.
(٥) ينظر:الأعلام٦/٣٢٦.
(٦) ينظر:البغية١/٢٠٨.
(٧) ينظر:هدية العارفين٢/١٤٣.
(٨) ينظر:البغية١/٢٠٨،والأعلام٦/٣٢٦.

المبحث الثانى
الحديث النبوي أصل من أصول الاحتجاج النحوي

المقصود بالحديث الشريف كما ذكر الشيخ / محمد الخضر حسين هو:أقوال النبي – ﷺ – التي تحكى فعلا من أفعاله–عليه السلام،أو حالاً من أحواله، أو تحكى ما سوى ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين،حتى أقوال بعض الصحابة،أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدِّثين،تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله– ﷺ– من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوى، أو وضع قاعدة نحوية(١) .

والحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله – عزوجل – وكان يجب أن يوضع في المنزلة الثانية من النصوص التي احتج بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة ، غير أن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به، وذلك لتجويز الرواية فيه بالمعني منذ عهد الرسول – ﷺ – وعدم المحافظة فيه على لفظ الرسول الكريم كما نطق به (ﷺ) (٢) .

يقول السيوطي : " وأما كلامه – ﷺ – فَيُسْتَدَلُ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويِّ وذلك نادر جدًا،إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعني،وقد تداولَتْهَا الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا، ونَقَّصُوا ، وقَدَّموا، وأخرَّوا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديثَ الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى

(١) ينظر:مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – مجموعة القرارات العلمية ٣/٣ .
(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٤١ .

بعبارات مختلفة، ومن ثَمَّ أُنْكِرَ على ابن مالك إثباته القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .. "[١].

هذا وقد انصرف النحاة المتقدمون عن الاحتجاج بالحديث ؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول– ﷺ– إذ لو وثقوا بذلك لجري مجري القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعني .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الأحاديث؛لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع،ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك،وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعًا غير شك أن رسول الله – ﷺ – كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز،وتعليم الله ذلك له من غير معلم[٢].

أما المتأخرون من النحاة ، فقد اختلفوا في قضية الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب المانعين ، وإليه ذهب أبوحيان ، وشيخه ابن الضائع ، ورجحه السيوطي[٣] .

الثاني : مذهب المجيزين : وإليه ذهب ابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن مالك ، ورجحه ابن هشام ، والدماميني ، وصوبه البغدادي[٤] .

---

(١) الاقتراح ص٢٩ .
(٢) ينظر: الاقتراح ص٣٠ ، ٣١ .
(٣) ينظر : الاقتراح ٣١ ، ٣٢ ، وخزانة الأدب ١٠/١ .
(٤) ينظر : الاقتراح ٣١ ، ٣٢ ، وخزانة الأدب ٩/١ – ١٤ .

الثالث : مذهب التوسط بين المذهبين، وإليه ذهب أبوالحسن الشاطبي، وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعْتُنِي بنقل ألفاظها؛ لأن الحديث عنده قسمان:

أحدهما : قسم يَعْتَنِي ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

والآخر : قسم عُرفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته – ﷺ – فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[١] .

ثم يطالعنا في العصر الحديث الشيخ محمد الخضر حسين ببحث بَيَّنَ فيه ما يُسْتَشْهَدُ به من الأحاديث النبوية ، وما لا يُسْتَشْهَدُ به ، مما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يصدر قرارًا ببيان ما يحتج به من الأحاديث:

رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

١–لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢– يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ) الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ) الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم .

د) كتب النبي ﷺ .

هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه– ﷺ– كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز) الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعني مثل:القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين.

---

(١) ينظر:خزانة الأدب ١٤/١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د/خديجة الحديثي ص١٤٣ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٣٧ .

ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة[١] .

وأقول:هذه هي أشهر المذاهب في قضية الاحتجاج بالحديث الشريف،وسأقف مع شبهات المانعين وقفة سريعة لأبين أنها شبهات واهية،ودعاوي عارية من الدليل،ويمكن حصر شبهاتهم في دعاوي ثلاثة، الأولى:دعوى رواية الحديث بالمعنى،الثانية:دعوى اللحن والخطأ في الحديث،الدعوى الثالثة:دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة،وسأحاول في هذه الوقفة الرد علي هذه الدعاوي لأثبت صحة الاحتجاج بالحديث النبوي ، وأنه أصل من أصول الاحتجاج النحوي:

أولاً : دعوى رواية الحديث بالمعنى: إن هذه الدعوى لا ينبغي أن نسلم بها على إطلاقها ، وذلك للأمور التالية : أ- ذهب كثير من علماء الصحابة والتابعين إلى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى ، وفي مقدمتهم عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- فإنه كان لا يسمحُ بتقديم كلمةٍ على كلمة في حديث رسول الله ﷺ، مثال ذلك ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : " بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ ، شهادةِ أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، والحج"، ولما روى رجلٌ هذا الحديث بتقديم الحج على صيام رمضان،قال له ابن عمر:"لا، صيام رمضان ، والحَج"، هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ" [٢]فعبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – مذهبه رواية الحديث باللفظ، ولكي نعرف قيمة أحاديثه التي رواها ، فقد ذكر علماء الحديث أنها بلغت (٢٦٣٠) ألفين وستمائة وثلاثين حديثًا ، اتفق البخاري ومسلم على مئة وسبعين حديثًا منها [٣].

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً : مجمع القرارات العلمية ٣/٣ ، ٤ .
(٢) ينظر: فتح الباري ٦٥/١.
(٣) ينظر: عمدة القارىء ١٣٠/١.

ب- إن ورود الحديث الواحد في ألفاظٍ مختلفة قد يكون سببه أن الرسول ﷺ كان يعيد الكلام ثلاثاً ؛ لقصد البيان وإزالة الإبهام،فقد روى البخاري عن أنس ﷺ أن الرسول ﷺ كان إذا تكلم بكلمةٍ أعادها ثلاثًا حتى تُفْهَمَ عنه(١) .

ج - إن بعض الصحابة والتابعين أجازوا رواية الحديث بإبدال كلمة بأخرى عند الضرورة،ومع ذلك فقد وضعوا في ذلك ضوابط محكمة دقيقة،فالإمام الشافعي – رحمه الله – أجاز للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالمًا بلغات العرب، ووجوه خطابها ، بصيرًا بالمعاني والفقه ، عالمًا بما يُحِيْلُ المعنى ، ومالا يحيله ، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها ، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ لازمًا،والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظورًا(٢) .

ومن أبرز العلماء الذين ردوا رواية الحديث بالمعنى : البدر الدماميني، فقال في شرح التسهيل رادًا على أبي حيان، ومدافعًا عن ابن مالك: قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه ... ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا ، فَصَوَّبَ رأيَ ابنِ مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب،إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ... ،ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّنْ،وأما مادُوِّنَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : إن هذا الخلاف لا نراه جاريًا ، ولا أجراه الناس – فيما نعلم – فيما تضمنته الكتب ، فليس لأحدٍ أنْ يغيِّر لفظ شيءٍ من كتابٍ مُصَنَّفٍ،ويثبت لفظًا آخر"(٣).

---

(١) رياض الصالحين ، باب استحباب بيان الكلام .
(٢) الرسالة للشافعي ص٧٤٤ ، ٧٥٧ .
(٣) ينظر:الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على القواعد النحوية ص٧،٨،وخزانة الأدب للبغدادي ١/٧ .

ثانيا : دعوى اللحن والخطأ :

ذهب بعض النحاة إلى أن من الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في المسائل النحوية وقوع الخطأ واللحن فيه[١] ، وأن معظم رواته من الأعاجم ، وهذه الدعوى ينبغي ألا تكون مانعًا للاحتجاج النحوي بالحديث للأمور التالية :

أ – لقد بذل العلماء المسلمون جهودًا عظيمة في سبيل حفظ الحديث الشريف ،وبحثوا فيما يتعلق به رِوَايةً وَدِرَايةً،وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامةَ السُّنَّةِ من العَبَث،ولعل من أهمها التزام الإسناد،ودراسة حياة الرواة وتاريخهم،وهكذا نشأ علم الجَرْحِ والتعديل،الذي وضع أسسه كبار الصحابة والتابعين،وألفت في الرواة مصنفات ضخمة،حتى إنه لم يعد يختلط الكَذَّابون والضعفاء بالعدول الثقات،وأصبح من السهل جدًا أن يميزوا بين الخبيث والطَّيِّب في كل عصر،فقدموا للحضارة الإنسانية أعظمَ إنتاج في هذا المضمار،يفخر به المسلمون أبدَ الدهر .

ب– القول بأن أكثر رواة الحديث كانوا غير عرب،لا ينهض حجة لرفض الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ في المسائل النحوية ، وذلك للأسباب التالية :

الأول:إن ما وقع من لحن أو خطأ أو تصحيف في حديث الرسول ﷺ قليل نادر ، بَيَّنَهُ علماء الحديث كما أسلفت فيما صنَّفوا من مؤلفات .

الثاني:الزعم بكون بعض رواة الحديث من غير العرب قد أدى إلى وقوع اللحن فيه، يمكن الرد عليه؛بأن اللغة العربية مُلْكٌ لمن يتعلمها فيتقنها، فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي سوى النسب،والنسب لا أثر له في اللسان،كذلك فإن هؤلاء المسلمين الأعاجم من رواة الحديث كانوا أمراء المؤمنين في الحديث،وقد وُصِفُوا بالضبط والدقة، وحملوا الحديث على أكمل وجه، وأدَّوه كما حملوه،فهذا هو الإمام البخاري محمد بن إسماعيل– رحمه الله –(ت ٢٥٦هـ)أثنى عليه العلماء المسلمون ثنَاء عظيمًا ، قال عنه أحمد بن حنبل – رحمه

(١) ينظر:خزانة الأدب ١/٤–٦ .

الله – :"ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل" (١) ، وقال عنه ابن خزيمة :" ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث الرسول ﷺ من محمد بن إسماعيل" (٢)،وقد أوتي – رحمه الله – حافظة عجيبة قلما نجد نظيراً لها عند العلماء، ومن الشواهد على ذلك أنه قال:"كتبت عن ألف شيخ وأكثرَ ،ما عندي حديثٌ إلا أذكر إسناده" (٣).

الثالث:إن رواة اللغة أضافوا إلى الشواهد المنسوبة إلى العرب أشياء كثيرة،فهذا أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين) يتحدث عن خلف الأحمر فيقول:" كان يُضْرَبُ به المثل في عمل الشعر، فهو بذلك وَضَّاعٌ غير موثوق،لا يُؤْتَمنُ" (٤)، ومع وجود هؤلاء الرواة الوضّاعين فإن علماء النحو استشهدوا بكلام العرب ، وهذا هو المنهج السليم لأن وجود أمثال هؤلاء النفر لا يقدح في الكثرة الكاثرة من علماء اللغة الثقات كالأصمعي، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي زيد الأنصاري ،وغيرهم كثير .

وعلى هذا فإن وجود بعض الوضّاعين في رواية الحديث– كذلك–لا يقدحُ في الاستدلال به في مسائل النحو،علمًا بأن العلماء– كما أسلفت–قد ميَّزوا الحديث الصحيح من الموضوع ، وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة.

ثالثا : دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة :

زعم بعض النحاة أن الحديث النبوي لا يُحْتَجُّ به لتدوينه بعد فساد اللغة ، وهذا الزعم مردود – أيضا – للأسباب التالية :

١– لقد بُدِئَ بتدوين الحديث الشريف في عهد الرسول ﷺ ، والأدلة على ذلك كثيرة، منها ما رواه الدارمي في سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ قال:" كنت أكتب كل شيء أسمعُه عن رسول الله ﷺ أريد حفظَهُ،فنهتني قريشٌ

(١) سير أعلام النبلاء ٤٢١/١٢ .
(٢) السابق ٤٣١/١٢ .
(٣) السابق ٤٣١/١٢ .
(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٤٧ .

وقالُوا:تكتبُ كلَ شيءٍ سمعتَهُ عن رسول الله ﷺ،ورسولُ الله بشرٌ يتكلمُ في الغضبِ والرضا ؟ فأمسكتُ عن الكتابة،فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ،فأومأَ بإصبعه إلى فيه،وقال:" اُكتب فو الذي نفسي بيدهِ ما خرج منه إلا حقٌ "[١] .

وروى ابن حجر عن أبي هريرة ﷺ قال:" ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثًا مني إلا ما كان من عبدِ الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٢] .

وقد سمَّى عبد الله بن عمرو هذه الصحيفة التي كان يدون فيها أحاديث الرسول ﷺ بالصحيفة الصادقة،وذكر ابن الأثير[٣] أنها كانت تضم ألف حديث،ونقل الإمام أحمد بن حنبل محتواها في مسنده ، كما ضمت كتبُ السننِ الأخرى جانبًا كبيرًا منها.

٢- في عهد الصحابة بدأ بعض العلماء من التابعين بتدوين حديث الرسول ﷺ ، أخذًا من أحد الصحابة مباشرة، فهذا هَمَّام بن مُنَبِّه أحد أعلام التابعين يلقى الصحابي الجليل أبا هريرة ﷺ ،ويكتب عنه كثيرًا من حديث الرسول ﷺ، ويجمعه في صحيفة يطلق عليها اسم الصحيفة الصحيحة،وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في مسنده،كما نقل الإمام البخاري عددًا كثيرًا من أحاديثها في أبواب شتى، ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف؛لأنها حجة قاطعة على أنه دُوِّنَ في عصر مبكر؛ لأن هَمَّامًا لقي أبا هريرة ﷺ،ولا شك أنه كتب عنه قبل وفاته، علمًا بأن أبا هريرة ﷺ توفي حوالي سنة ٥٩ للهجرة،ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة قد دُوِّنَت قبل هذه السنة،أي في منتصف القرن الهجري الأول .

٣- وفي عهد التابعين شاع تدوين الحديث وكتابته ، فهذا الحسن البصري (ت ١١٠هـ) يقول :" إن لنا كتباً كنا نتعاهدها"[٤]،أما التدوين الرسمي للحديث فقد

(١) سنن الدارمي ٢١٢٥/١ .
(٢) فتح الباري ٢١٧/١ .
(٣) أسد الغابة لابن الأثير ٢٣٣/٣ .
(٤) جامع بيان العلم وفضله ٧٤/١ .

بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ ، إذ كتب إلى عامله على المدينة المنورة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١١٧هـ) يقول:" اكتب إليَّ بما ثبت عندك من حديث الرسول ﷺ ، فإني خشيت دَرْسَ العلم وذهابه" (١) .

يتبين مما سبق ذكره أن الأسباب التي ذكرها بعض النحاة في عدم احتجاجهم بالحديث النبوي في المسائل النحوية أسبابٌ واهية،والمنهج الصحيح هو:أن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النحوية والصرفية ، وهذا ما ينبغي أن يسلكه الباحثون المعاصرون ، لا سيما وكتب الحديث التي تضم مئاتٍ من أحاديثه ﷺ بين أيدينا ، وفي مقدمتها صحيحا البخاري ومسلم رضي الله عنهما .

(١) تقييد العلم ص ١٠٨ .

المبحث الثالث:منهج البعلي في الاحتجاج بالحديث

كان محمد بن أبي الفتح البعلي من الذين اقتفوا أثر ابن مالك فأكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي متى وجد إلى ذلك سبيلًا،وكتابه"الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" خير دليل على ذلك فقد اشتمل على ما يقرب من خمسة وسبعين حديثًا بالإضافة إلى ثلاثة أحاديث احتج بها على معنى لغوي،وتنقسم الأحاديث ما عدا هذه الثلاثة إلى قسمين:

القسم الأول : أحاديث اعتمدها في إقرار بعض الأحكام النحوية ، وإن خالف بها أشهر النحاة ، وقد بلغت الأحاديث التى بنى عليها حكمًا نحويًا أربعين حديثًا ، وكان منهجه في هذا القسم هو:ذكر الحكم النحوي،والاحتجاج له بما ورد من الحديث النبوي،ثم الاستئناس له بما ورد من الشعر العربي.

القسم الثاني : أحاديث دعم بها القاعدة النحوية ، وفيه يورد الحديث تأكيدًا لهذه القاعدة ، وذلك إذا كان للقاعدة شاهد أو أكثر من القرآن الكريم ، أو الشعر العربي الفصيح ، ثم يأتي بالحديث تأكيدًا وتدعيمًا للقاعدة ، وقد بلغت الأحاديث التى دعم وأكد بها قاعدة نحوية خمسة وثلاثين حديثًا ، وهذه الأحاديث التي جاءت تأكيدًا لقاعدة نحوية كانت في الكثير الغالب تأتي بعد شاهد قرآني ، وفي القليل تأتي بعد مثل نحوي ، ولم تأتي بعد شاهد شعري قط،وهذا إنما يدل على أن محمد بن أبي الفتح البعلي جعل الحديث في كتابه المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج.

وينحصر منهج البعلي في الاحتجاج بالحديث في الأمور التالية:

أولاً : حرص محمد بن أبي الفتح البعلي الشديد على نسبة الحديث إلى الرسولﷺ ، فكان يقول : وقد ورد عن النبيﷺ أنه قال ، أو : كما روي من أن النبيﷺ أنه قال، أو كقولهﷺ. وسيتضح هذا من خلال النصوص التي ستثبت في المبحثين الرابع والخامس.

ثانيًا : الاهتمام بذكر موضع الحديث في كتب الحديث ، فكان يقول : رواه البخاري، أو : رواه مسلم ، أو رواه الإمام أحمد في المسند ، أو رواه الترمذي وسيتضح هذا من خلال النصوص التي ستثبت في المبحثين الرابع والخامس.

ثالثًا : أن محمد بن أبي الفتح جعل حديث الرسول ﷺ الأصل الثاني في الاحتجاج النحوي ، ورفض أقوال بعض العلماء الذين وصفوا حديث الرسول ﷺ بالضرورة، لاصطدام النص الحديثي بقاعدة نحوية عندهم،ومن ذلك استشهاده بالحديث على اقتران خبر(كاد) بـ (أن) فقد أجاز اقتران خبرها بـ (أن) بناء على ما ورد في الحديث النبوي في حين أن بعض النحاة جعلوا اقتران خبرها بـ (أن) من قبيل الضرورة ، فقال : "وقد يقترن بـ (أن) نثرًا ونظمًا ، فمن النثر قول عمرَ-ﷺ: " ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغربَ"[١]..... ومن النظم قول الشاعر[٢]:

أَبَيْتُم قُبولَ السِّلْمِ منَّا فَكِدْتُم ∴ لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عن السَّلِّ

وليس ذلك بضرورة ؛ لتمكنه من أن يقول : فكدتم لدى الحرب تغنون السيوف". [٣]

ومن ذلك أيضًا ما نقله عن شيخه ابن مالك من إجازة أن يكون فعل الشرط مضارعًا ، وفعل الجزاء ماضيًا لفظًا لا معنى ، فقال : " ...أن تُصدَّر الأولى بمضارع ، والثانية بماضٍ لفظًا لا معنى ، والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة ، قال شيخنا أبو عبدالله بن مالك : " والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا،وصدوره عن فحول الشعراء"[٤]،قال رسول اللهﷺ:"من يقم

---

(١) ينظر :سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٢)البيت من الطويل،ولم أقف له على نسبة،ومن مواضعه:شواهد التوضيح لابن مالك ص١٠١،وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٢،وشرح الأشموني١/١٢٩.
الشاهد:قوله:أن تغنوا:حيث اقترن خبر(كاد)بـ(أن).
(٣) الفاخر ١/٢٦٩،٢٧٠.
(٤) ينظر:شواهد التوضيح ص ١٥.

ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه"[١]،وقالت عائشة رضي الله عنها:"إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق"[٢]رواهما البخاري في صحيحه".[٣]

رابعًا: كان البعلي كثيرًا ما يستأنس بالشعر العربي في مجال احتجاجه بالحديث، ومن ذلك قوله في جواز حذف الشرط والجزاء معًا والاكتفاء بـ(إن):"ويجوز حذف الشرط والجزاء معًا ويكتفى بـ(إن)كقولهﷺ للذي رآه يسوق البَدَنة : " اركبها " قال: " إنها بدنة " قال : " اركبها وإن"[٤] – رواه مسلم – التقدير : وإن كانت بدنة فاركبها ، وقول الآخر[٥] :

قالت بنات العم يا سلمى وإن ∴ كان فقيرًا معدمًا قالت: وإن...".[٦]

ومن ذلك –أيضًا– قوله في استعمال(على)اسمًا:"وقد تستعمل اسمًا مبنيًا، وقد جاء ذلك نثرًا ونظمًا ، فمن النثر قولهﷺ:"يُسَلِّمُ على أخيه من على يمينه وشماله"[٧]رواه مسلم مطولاً،ومن النظم قول الشاعر وهو:مزاحم بن الحارث العقيلي[٨] :

غَدَتْ من عليه بعدما تم ظِمؤها ∴ تصل وعن قَيضٍ بِزَيْزاءَ مجهلٍ".[٩]

---

(١) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٢) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٣) الفاخر٢/٥٧٥.
(٤) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٥) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه١٨٦،ومن مواضعه:شرح الألفية لابن الناظم٥٠٢،ورصف المباني١٠٦،وأوضح المسالك١/١٨،وخزانة الأدب٩/١٤،١٦،و١١/٢١٦.
الشاهد: قوله:وإن:حيث حذف الشرط والجزاء واكتفي بالأداة،والتقدير:وإن كان فقيرًا معدمًا فإني أقبله.
(٦) الفاخر٢/٥٩٠.
(٧) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٨) من الطويل في الكتاب٤/٢٣١،والمقتضب٣/٥٣،وشرح المفصل لابن يعيش٨/٣٧.=
=اللغة:قيض:قشور البيض،والزيزاء:الأرض الغليظة،وهنا نص البعلي على توضيح المعاني والرواية الواردة في البيت،وأما الشاهد فهو:قوله:من عليه:حيث جاءت(على)اسمًا.
(٩) الفاخر٢/٦٤٦.

خامسًا: إلى جانب احتجاج البعلي بالحديث النبوي في القواعد النحوية ، فإنه– رحمه الله – كان يحتج بحديث الرسولﷺ في توضيح المعاني اللغوية ، ومن ذلك قوله:"...وَجَدَ بمعنى : استغنى بعد الفقر ، جِدَةً ، ووُجْدًا ، ووَجْدًا ، ووِجْدًا، وهو فعل لازم ، يقال : وجَدَ بعد فقر وافتقر بعد وَجْد ، ورجل واجدٌ ، أي : غني بيِّنُ الوجد ، والجِدَة ، وفي الحديث[١] : " لَيُّ الواجد" أي مطل الغني".[٢] ومن ذلك – أيضًا – قوله : " زَعَمَ به ، أي : كَفَل ، يزعم زَعْمًا وزعامةً ، فهو زعيم ، أي : كفيل ، وفي الحديث[٣]:"الزعيم غارم".[٤]

سادسًا : كان البعلي يحتج بالحديث النبوي في المسائل الخلافية ؛لترجيح مذهب معين يرتضيه لنفسه، ومن ذلك قوله في حذف حرف النداء: "..الثالث:مختلف في جواز حذفه وهو اسم الجنس المقصود ، واسم الإشارة، كقولك : رجل أقبل ، وهذا افعل كذا ، فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذف حرف النداء منهما،وما ورد من ذلك فضرورة مقصورة على السماع ،ومذهب الكوفيين أن حذفه فيهما قياس مطرد لكثرة وروده في النثر والنظم ، فمن النثر في اسم الجنس قولهﷺ حاكيًا عن موسىﷺ وضع ثوبه على الحجر: "ثوبي حجر"[٥] يريد : ثوبي يا حجر ، رواه البخاري".[٦]

سابعًا:على الرغم من إجازة البعلي للاحتجاج بالحديث مطلقًا،وأنه المصدر الثاني عنده من مصادر الاحتجاج إلا أنه لم يلتزم هذا المنهج في الأحاديث النبوية التي احتج بها ، فهو حينًا يتأول الحديث الذي لا يتفق واختياره النحوي، وحينًا

---

(١) الحديث في صحيح البخاري–باب الاستقراض١٣،ومسند ابن حنبل٤/٣٨٨.
(٢) الفاخر ١/٣٣٢.
(٣) الحديث في مسند ابن حنبل٥/٢٦٧.
(٤) الفاخر ١/٣٣٤.
(٥) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٦) الفاخر ٢/٥٢٠،و ٢/٦٠٥–٦٠٧.

يقصر ما ورد في الحديث على السماع،ولا يجيز القياس عليه،وأحيانًا يحكم بالقلة والندور.

ومن الأول : تأويله لما استدل به الكسائي على إجازة جزم جواب النهي ، فقال : "وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا ، واكتفى بتقدير (إنْ) داخلة على الفعل دون (لا) ، ويعضد ما ذهب إليه قول أبي طلحة – ﷺ– للنبي : " لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سهم" [(١)]وقول النبيﷺ : " من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم"[(٢)]ويروى:(يؤذينا) بإثبات الياء ، وهو أشهر ، ولا حجة فيهما؛لجواز جزمهما على البدل من الفعل المجزوم، وعلى هذا يخرج قوله ﷺ:"لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"[(٣)]بجزم (يضرب)على البدل،ولا يجوز جزمه على أنه جواب؛لأنه على المشهور يكون تقديره:إن لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض،وليس كذلك فقد رجع كثير كفارًا وما ضرب بعضهم رقاب بعض".[(٤)]

وأما الثاني : أي : قصره ما ورد في الحديث على السماع،وعدم القياس عليه،فمنه رده لرأي الأخفش المجوز لتقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور،فقال:"وأجازه أبو الحسن الأخفش،وحجته في ذلك قراءة الحسن البصري[(٥)]:"والسموات مطوياتٍ بيمينه"[(٦)]،وقول ابن عباس:"نزلت هذه الآية

(١) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٢) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٣) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٤) الفاخر٢/٥٩٢.
(٥) القراءة لعيسى بن عمر،وعاصم،والجحدري في:مختصر ابن خالويه١٣٣،وإعراب القراءات الشواذ٢/٤١٤،والبحر المحيط٧/٤٢٢،والدر المصون٩/٤٤٤،وشواذ القراءات للكرماني٤١٦.
(٦) من الآية٦٧من سورة الزمر.

ورسول اللهﷺ متواريًا بمكة"[١]...والصحيح أن ما ورد من ذلك مسموع لا يقاس عليه".[٢]

ثامنًا : من سمات منهج البعلي في احتجاجه بالأحاديث المسوقة لتأكيد القواعد والأحكام النحوية أنه لا يقدم الشعر على الحديث،وإنما يأتي بالحديث مردفًا إياه للقرآن الكريم،أو المثل النحوي.

ومن الأول : قوله في تقديم الخبر على المبتدأ:"...أن يكون المبتدأ ملتبسًا بضمير ما التبس به الخبر كقوله تعالى:"أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها"[٣]فـ(أقفالها) مبتدأ واجب التأخير،وكذا قولهﷺ:"من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[٤] رواه الترمذي وغيره،فـ(تركه)مبتدأ واجب التأخير،وخبره:من حسن إسلام المرء".[٥]

ومن الثاني : قوله في حذف الرابط بين المبتدأ والخبر جوازًا:" وهذا كما يمثل النحويون بقولهم:السمنُ منوان بدرهم،والبرُّ الكرُّ بستين،ومن ذلك قول إحدى النسوة في حديث أم زرع الصحيح:"زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ،والريحُ ريحُ زَرْنَب"[٦]أي:المس منه،والريح منه".[٧]

هذه هي أبرز السمات الغالبة على منهج محمد بن أبي الفتح البعلي – رحمه الله – في الاحتجاج بالحديث،وكفاه فضلاً أنه لم يقدم الشعر على الحديث في كتابه بل جعل الحديث في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم،فالحديث عنده هو الأصل الثاني من أصول الاحتجاج النحوي.

---

(١) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٢) الفاخر ١/٤٠١.
(٣) من الآية٢٤من سورة محمد.
(٤) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٥) الفاخر ١/١٨٥.
(٦) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.
(٧) الفاخر ١/١٨٥.

المبحث الرابع:ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب(الفاخر)تقعيدًا

باب علامات الاسم

(أم) تخلف (أل) في لغة اليمن

حديث:"ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفر"[١]

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذا الحديث في باب علامات الاسم مستدلاً به على أن أهل اليمن يجعلون عوض اللام ميمًا ، فيقولون في الرجل : امرجل ، فقال : " وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميمًا فيقولون في الرجل : امرجل ، وقد ورد عن النبيﷺ أنه قال : " ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفرِ"يريد:ليس من البر الصيامُ في السفر ، رواه الإمام أحمد في المسند [٢]...."."[٣]

تبدل لام المعرفة ميمًا في لغة أهل اليمن ، فيقولون : امرجل ،في الرجل [٤]، لأنه لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفًا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميمًا؛لأن الميم لا تدغم إلا في ميم. [٥]

وقد عُزِيَتْ هذه اللغة لطيىء وحمير. [٦]

وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها ، نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف : رجل ، وناس. [٧]

---

(١) الحديث في مسند الإمام الشافعي١/١٥٧،ومسند الحميدي٢/١١٣،وشرح معاني الآثار للطحاوي٢/٦٣.
(٢) ورد الحديث في مسند الإمام أحمد بروايات متعددة منها:"ليس من البر أن يصوم في السفر"٢٣/٤٢٤،وليس منها الرواية التي أوردها البعلي.
(٣)الفاخر١/٢٦.
(٤)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٩/٢٠.
(٥)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/٢٥٧.
(٦)ينظر:الهمع١/٢٧٣.
(٧)ينظر:المغني لابن هشام١/٣٠٩.

وقيل : إن هذه اللغة ليست لغة أهل اليمن جميعهم،وإنما لغة لبعضهم،بدليل أنها دخلت على النوعين في الحديث،أي:ما لا تدغم فيه وهو الباء،وما تدغم فيه وهو السين. (١)

ومحمد بن أبي الفتح هنا أورد الحديث مستدلاً به على أن أهل اليمن يجعلون(أم) بدلاً من(أل) ، وقد أكد ما جاء في الحديث بما جاء من الشعر العربي بلغة أهل اليمن.

(١)ينظر :المغني ١/٣٠٩.

الأسماء الستة

الأشهر في إعراب(الهن)النقص

حديث:"مَنْ تَعَزَّى بعَزاءِ الجاهلية،فأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه،ولا تَكنوا"(١)

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذا الحديث في باب الأسماء الستة مستدلًا به على أن المشهور في(الهن) النقص ، فقال " والمشهور فيه إجراؤه مجرى(يد) في ملازمة النقص إفرادًا وإضافة،وفي إعرابه بالحركات؛لما روي من أن النبي ﷺ قال : " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"وعن علي ﷺ:"من يَطُلْ هَنُ أبيه ينتطق به"(٢)....."(٣)

الأسماء الستة هي : أب ، أخ ، حم ، فو ، هن ، ذو بمعنى صاحب ، وكل واحد من هذه الستة يرفع – غالبًا – بالواو ، وينصب بالألف ، ويجر بالياء ، ولكن كلمة (هن) الأكثر فيها مراعاة النقص ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك ، والمراد بمراعاة النقص في آخرها : حذف اللام ، وأصلها : هَنَو على ثلاثة أحرف ، ثم نقصت منها الواو بحذفها للتخفيف سماعًا عن العرب ، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون ، وكأنها الحرف الأخير من الكلمة.

والهن يستعمل مضافًا ، وغير مضافٍ ، فإن كان غير مضاف كان بالإجماع منقوصًا ، أي : محذوف اللام معربًا بالحركات كسائر أخواته ، تقول : هذا هنُ ، ورأيت هنًا ، ومررت بهنٍ .

وإن استعمل مضافًا فجمهور العرب تستعمله كذلك ، أي : منقوصًا ، فتقول : جاء هنك ، ورأيت هنَك ، ومررت بهنِك ، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ ،

---

(١) الحديث بهذه الرواية في السنن الكبرى للنسائي–باب إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية– ١٣٦/٨،وشرح السنة للبغوي١٢٠/٣.
(٢) الأثر في لسان العرب (ه.ن.ا).
(٣) الفاخر ٧٢/١.

فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة. (١)

قال ابن مالك : " وأجري (الهن) مجرى (يد) في لزوم النقص ، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف".(٢)

وذكر أبو حيان أن (هن) ليس فيها إلا النقص ، والإعراب بالحروف. (٣)

وأقول : إن البعلي هنا أورد الحديث شاهدًا على أن الأفصح في (الهن) النقص ، أي: الإعراب بالحركات،مستدلا على ذلك بما ورد في الحديث والأثر،مستأنسًا لهما بما ورد في الشعر.

(١) ينظر:شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٤٧،٤٨.
(٢) شرح الكافية الشافية١/٦٩.
(٣) ينظر:النكت الحسان ص ٣٦.

المثنى

تثنية ما اختلف معناه

حديث:"الأيدي ثلاثة،فيد الله العليا،ويد المعطي التي تليها،ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث في باب المثنى مستدلًا به على صحة جواز تثنية المختلفي المعنى،وأن ابن الأنباري صرح بجوازه،فقال:"...فأما اتفاقهما معنى فأكثر المتأخرين على منع تثنيته وجمعه،والأصح الجواز،وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري(٢)واحتج بقولهﷺ:"الأيدي ثلاثةٌ،فيد الله العليا،ويد المعطي التي تليها،ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة"،ومما يؤيد ذلك قولهم:القلم أحد اللسانين،والخال أحد الأبوين،وقِلَّةُ العيال أحد اليسارين...". (٣)

يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط:

أحدها:الإفراد،فلا يثنى المثنى،ولا جمع المذكر السالم،ولا جمع المؤنث السالم،ولا جمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد كمساجد،ومدارس.

الثاني:الإعراب،فلا يثنى المبني،وأما هذان،وهاتان،واللذان،واللتان،فصيغٌ موضوعة للمثنى،وليست مثناة حقيقة.

الثالث : عدم التركيب ، فلا يثنى المركب تركيبًا إسناديًا ، ولا المركب تركيبًا مزجيًا ، وأما المركب تركيبًا إضافيًا ، نحو : عبد الله ، فإنه يستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه ، فيقال : عبدا الله.

الرابع : التنكير ، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته ، بل ينكر ثم يثنى.

---

(١) الحديث في مسند أحمد٧/٢٩٥،و٢٥/٢٣٥،وسنن أبي داود-باب الاستعفاف ٢/١٢٣، وصحيح ابن خزيمة-باب فضل الصدقة عن ظهر غنى٤/٩٧، والمستدرك على الصحيحين للحاكم١/٥٦٦.

(٢) ينظر: رأي ابن الأنباري في شرح التسهيل لابن مالك١/٦٠، والتذييل والتكميل١/٢٢٩.

(٣) الفاخر١/٧٥،٧٦.

الخامس : أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى (سواء) ؛ لأنهم استغنوا بتثنية (سي) عن تثنيته فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان ، وأن لا يستغنى بملحقٍ بالمثنى عن تثنيته ، فلا يثنى (أجمع) و(جمعاء) استغناء بـ(كلا)و(كلتا).

السادس : أن يكون له ثان في الوجود،فلا يثنى الشمس،ولا القمر، وأما قولهم : القمران للشمس والقمر فمن باب التغليب. **السابع** : اتفاق اللفظ،وأما الأبوان للأب والأم فهو من التغليب.

الثامن : اتفاق المعنى،فلا يثنى المشترك،وهو:ما له معنيان فأكثر كالعين فإنها تطلق على الباصرة،والإنسان،والجاسوس.

وفي شرط اتفاق مفردي المثنى في المعنى خلاف:

ذهب الجمهور إلى اشتراطه كما أنه يشترط الاتفاق في اللفظ.

وذهب بعض النحاة إلى عدم اشتراطه فأجازوا تثنية المختلفي المعنى. (١)

وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري،ووافقه ابن مالك،فقال:"وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري،واحتج بقولهﷺ:"الأيدي ثلاثةٌ،فيد الله تعالى العليا،ويد المعطي التي تليها،ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة"ويؤيد ذلك قوله تعالى:" نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاق" (٢)ومما يؤيد ذلك قول أبي علي القالي من كلام العرب: خفة الظهر أحد اليسارين،والعُزْبةُ أحد السِّناءَين،واللبن أحد اللحمين،والحمية إحدى الموتتين...". (٣)

(١) ينظر:المساعد ١/٣٨،وتمهيد القواعد ١/٣٠٦.
(٢) من الآية١٣٣من سورة البقرة.
(٣) شرح التسهيل ١/٦٠.

وذكر أبو حيان أنه لا يجوز تثنية المختلفي المعنى؛لقلة ما ورد،ولا حتمال تأويله، فالقواعد لا تبنى إلا على جملة من المستقرآت الجزئية،حتى يغلب على الظن أن ذلك قانون كلي تبنى على مثله القواعد.[١]

وأقول:إن البعلي ممن يجيز تثنية المختلفي المعنى،فهو ممن يؤيد ابن الأنباري في إجازته،وأيده بما أيده به شيخه ابن مالك،وأما رأي المنع فأراه ضعيفًا؛لورود ذلك في كلام أفصح الفصحاء،ولوروده في كلام العرب،وفي الشعر العربي،ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

كم ليثٍ اعتنَّ يا ذا أَشْبُلٍ غرثت ∴ فكأنني أعظمُ الليثين إقداما

فسمى الشاعر نفسه ليثًا مجازًا ثم ثنَّى.

ومنه قول الشاعر[٣]:

يَدَاكَ كَفَّتْ إحداهما كلَّ بائسٍ ∴ وأُخراهما كفَّت أَذى كلَّ مُعْتَدِ

أراد: يد النعمة،ويد الجارحة.

(١)ينظر:التذييل والتكميل ١/٢٣٣،٢٣٤.

(٢) من البسيط،ولم أقف على قائله،وورد في شرح التسهيل لابن مالك ١/٦١،وشواهد التوضيح ص٢٨،والفاخر ١/٧٦،وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٤٩.

(٣)من الطويل،ولم أقف على اسم قائل البيت،وورد في شرح التسهيل لابن مالك ١/٦١،والفاخر ١/٧٦،والتذييل والتكميل ١/٢٣٠.

باب الأفعال الخمسة

حذف علامة الرفع من الأفعال الخمسة دون ناصب أو جازم

حديث:"والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،ولا تؤمنوا حتى تحابوا"(١)

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذا الحديث في باب الأفعال الخمسة مستدلًا به على حذف علامة الرفع من هذه الأفعال مع عدم وجود الناصب أو الجازم،فقال:"...وهذه النون نائبة عن الضمة،تثبت حيث تثبت،وتزول حيث تزول، فإنها تثبت عند عدم الجازم والناصب،وتزول عند وجود أحدهما...هذا هو المشهور في كلام العرب،وقد ثبتت النون مع الجازم والناصب،وحُذِفَتْ مع عدمهما... والثاني:كقولهﷺ:" والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،ولا تؤمنوا حتى تحابوا"رواه مسلم(٢)...".(٣)

الأفعال الخمسة هي:كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، نحو : تفعلان ، ويفعلان ، أو واو جمع ، نحو : تفعلون ، ويفعلون ، أو ياء مخاطبة ، نحو : تفعلين، وترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، هذا هو المشهور من كلام العرب في إعرابها،ومن غير المشهور حذفها مع عدم الناصب والجازم،وحذف النون مع عدم الناصب والجازم مختلف فيه بين النحاة،ولهم في هذا الأمر مذهبان:

---

(١) الحديث بهذه الرواية في مسند أبي داود الطيالسي-باب أحاديث الزبير بن العوام١/١٥٩،وفي سنن ابن ماجة-باب الإيمان١/٢٦،وشرح السنة للبغوي-باب فضل السلام١٢/٢٥٨.

(٢) الحديث في صحيح مسلم ١/٧٤،برواية"..لا تدخلون الجنة..."وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث،وكذلك في مسند أحمد١٥/٤٤٣.

(٣) الفاخر١/١٠٢.

المذهب الأول:جواز حذف النون مع عدم الناصب والجازم،وإليه ذهب ابن مالك، والرضي،ومحمد بن أبي الفتح[١] ،وغيرهم. [٢]

المذهب الثاني : اختصاص هذا الحذف بالضرورة ، وإليه ذهب الفارسي ، وابن جني ، وابن عصفور ، والآلوسي. [٣]

واستدل القائلون بجواز حذف النون من الأفعال الخمسة مع عدم الناصب والجازم بورود ذلك في النثر ، والنظم ، فمن النثر قراءة من قرأ[٤] : " قَالُوا ساحران تَظَّاهرا"[٥]، والأصل : أنتما ساحران تتظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت التاء في الظاء ، ثم حذفت النون .

ومن النظم : قول أبي طالب[٦]:

فإن يك قومٌ أَسرَّهم ما صنعتُم ∴ سَيحْتَلِبوها لاقِحًا غيرَ باهل

أي : سيحتلبونها .

وقول الراجز[٧]:

أبيت أَسْرِي وتَبِيتي تُدَلكي

وجهَك بالعنبرِ والمسك الذكي

أي : تبيتين ، وتدلكين .

وأقول : إن محمد بن أبي الفتح البعلي أورد الحديث مستشهدًا به على إثبات هذا الحكم النحوي ، وهو : حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة من غير جازم ،

---

(١)ينظر:شرح التسهيل١/٥٣،وشرح الكافية٤/٢٤،والفاخر١/١٠٢.
(٢)ينظر:المساعد١/٣١،٣٢،وشفاء العليل١/١٢٥.
(٣)ينظر:الخصائص١/٣٨٨،وضرائر الشعر١٠٩،١١٠،والضرائر١٢٥.
(٤)القراءة لأبي عمرو في البحر المحيط٧/١٢٤.
(٥)من الآية٤٨من سورة القصص.
(٦)من الطويل في ديوانه١٢٧،وشرح التسهيل١/٥٣،وشرح الكافية الشافية١/٨٥،وشفاء العليل١/١٢٥.
(٧)من الرجز،في الخصائص١/٣٨٨،وضرائر الشعر ص١١٠،وشرح التسهيل١/٥٣،وشرح الكافية الشافية١/٨٥،والنكت الحسان ص ٣٠٨وشفاء العليل١/١٢٥.

ولا ناصب ، فهو من المجيزين لهذا ، وأما تخصيص هذا الحذف بالضرورة ، فهو رأي مرجوح ؛ لثبوت ذلك نثرًا ، ونظمًا ، فهو لغة ثابتة في الكلام.

وتبقى أمر آخر يتعلق بما أثبته محمد بن أبي الفتح من رواية مسلم،وأقول:إن الرواية الثابتة في صحيح مسلم لا شاهد لمحمد بن أبي الفتح فيها؛لأنها أتت بثبوت النون في(تدخلون)و(تؤمنون)،ولعل محمد بن أبي الفتح البعلي وقف على نسخة غير النسخة التي بين أيدينا،ولكن الذي يعنينا هو ثبوت هذا الحكم النحوي؛لوروده في كلام أفصح الفصحاء،فللحديث دوره في توسيع القواعد النحوية وإثرائها.

باب العلم الممنوع من الصرف
منع صرف(حسان)لزيادة الألف والنون

حديث:"اللهم أيد حسَّان بروح القدس".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذا الحديث مستدلا به على أن(حسان)يمنع من الصرف لزيادة الألف والنون، فقال"...وأما (حسان) فإنه (فعلان) من (الحَسِّ) لا (فعَّال) من الحسن،لوروده ممنوعًا من الصرف نثرًا ونظمًا،أما النثر فقول النبيﷺ:"اللهم أيد حسان بروح القدس"...".(٢)

مما يمنع العلمَ من الصرف زيادةُ الألف والنون،ولا تكون زيادتها إلا بعد ثلاثة أحرف كـ(عثمان)و(مروان) أو أكثر كـ (زعفران) إذا سمي به ، فإن لم تكن نونه زائدة كـ (بيانٍ) و (أبان) صرف ، وإن احتملت الزيادة ، وعدَمَها كـ (حسَّان) و(عفَّان) و (حيَّان) فإنها تحتمل أن تكون مشتقة من (الحُسنِ) و(العَفَنِ) و(الحَيْنِ) فتنصرف لعدم الزيادة ، ويحتمل أن تكون مشتقة من (الحَسِّ) و(العَفِّ) و(الحياة) فلا تنصرف للزيادة. (٣)

وأقول : إن (حسان) الأكثر فيه عدم الصرف،فقد أنشد فقال(٤):

ما هاجَ حسَّانَ رسومُ المقامْ ∴ ومَظْعَنُ الحَيِّ ومَبْنِي الخِيامِ

فلم يصرف اسمه ؛ لأنه اعتقد أنه مأخوذ من الحَسِّ. (٥)

وأما عن محمد بن أبي الفتح فلم يخرج عما قاله النحاة ، وأما عن رواية الحديث فلا توجد باللفظ الذي ذكره ، وإنما وقفت عليها بالضمير : "اللهم أيده" ،

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب الشعر في المسجد١/٩٨،وصحيح مسلم-باب فضائل حسان ابن ثابت٤/١٩٣٢،ومسند أحمد٥/٢٢٢،ورواية الحديث في هذه الكتب بلفظ:"اللهم أيده"بالضمير،بدلا من لفظ"حسان".
(٢) الفاخر ١/١٢٢.
(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة١/٥٥٧،وأوضح المسالك٤/١١٨،وشرح التصريح ٢/٣٣٠،٣٣١.
(٤) من السريع في ديوانه ١٠٦،من مواضعه:التبصرة١/٥٥٨،والفضة المضية للعاتكي٤٤٥.
(٥) ينظر:التبصرة والتذكرة١/٥٥٨.

وعلى هذه الرواية الموجودة في صحيح البخاري ومسلم لا يوجد شاهد في الحديث الذي ذكره.

باب المبتدأ والخبر
مسوغات الابتداء بالنكرة

حديث:"أمرٌ بمعروف صدقةٌ،ونهي عن منكر صدقةٌ".(١)

حديث:"خمس صلوات كتبهن الله على العبد"(٢).

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين في المسألة الخامسة من مسائل باب المبتدأ والخبر،وهي:"تعريف كل واحدٍ من المبتدأ والخبر،وتنكيره"مستدلا بهما على أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون عاملة عمل الفعل كما في الحديث الأول،وأن تكون مضافة كما في الحديث الثاني،فقال:"...الرابع:أن تكون عاملة،كقولهﷺ:"أمر بمعروف صدقة،ونهي عن منكر صدقة"،الخامس:أن تكون مضافة كقولهﷺ:"خمسُ صلواتٍ كتبهن الله على العبد...". (٣)

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة،والإخبار عن غير معيَّن لا يفيد،والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛لأنه إذا أُخبِرَ بالمعرفة عن المعرفة تُوُهِّم كونهما صفة وموصوفًا،وإذا أخبر بالنكرة لم يتوهم ذلك؛ولأن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من فاعله،والفعل يلزمه التنكير،فكذلك ترجَّح فيما يُشْبِهُه التنكير. (٤)

فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة،وقد يكون نكرة بشرط أن تفيد،وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة إلى نيفٍ وثلاثين موضعًا. (٥)

---

(١) الحديث في صحيح مسلم-باب استحباب صلاة الضحى١/٤٩٨،وسنن أبي داود-باب صلاة الضحى٢/٢٦،وشرح السنة للبغوي٤/١٤٢.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب فرض الوضوء والصلاة١/٥١٣،وصحيح مسلم- باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام١/٤٠.

(٣) الفاخر١/١٧٧،١٧٨.

(٤) السابق١/١٧٧.

(٥) ينظر:التعليقة شرح المقرب لابن النحاس الحلبي١/٣٠٤،وشرح ابن عقيل١/٢٢٧.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة:

١-أن تكون عاملة عمل الفعل،كقولهﷺ:"أمر بمعروف صدقة،ونهي عن منكر صدقة"(١).

٢-أن تكون مضافة،كقولهﷺ:"خمسُ صلواتٍ كتبهن الله على العبد...". (٢)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي لم يخرج عما قاله النحاة في هذا الموضع،وأما عن الحديثين فهما من شواهد ابن مالك، والراوية التي أثبتها للحديثين صحيحة.

(١)ينظر:أوضح المسالك١/٢٠٤،وتوضيح المقاصد للمرادي١/٤٨١.
(٢)ينظر:شواهد التوضيح لابن مالك٤٤:٤٧،والمساعد لابن عقيل١/٢١٧.

ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا"

حديث:"لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين".[١]

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذا الحديث عند حديثه عن حذف الخبر وجوبًا مستدلاً به على أن الخبر إذا لم يدل عليه دليل بعد(لولا)فيجب ذكره،فقال:"خبر المبتدأ بعد(لولا)الامتناعية،إذا عُلِّق الامتناع على نفس المبتدأ،كقولك:لولا زيد لزرتك،أي:لولا زيد مانعٌ،فَحُذِفَ الخبر وجوبًا للعلم به،وسَدَّ جواب(لولا)مسده،فإن عُلِق الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ فهو على ضربين: أحدهما:أن لا يدل عليه دليل،فيجب ذكره،كقولهﷺ:"لولا قومُك حديثو عهد بكفرٍ لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين"...".[٢]

يجب حذف الخبر في مواضع منها:

إذا وقع المبتدأ بعد(لولا)الامتناعية؛لأنه معلوم بمقتضاها،إذ هي دالة على امتناع لوجود،فالمدلول على امتناعه هو الجواب،والمدلول على وجوده هو المبتدأ،فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرًا،لم يُشَك في أن المراد:وجود زيد منع من إكرام عمرو،وجاز الحذف لتعين المحذوف،ووجب لسد الجواب مسده.[٣]

---

(١) هذا الحديث وارد كثيرًا في كتب الحديث،ولكن لم أقف على الرواية التي هنا،فمن روايات الحديث في البخاري-باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقْصُرَ فَهْمُ بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه١/٣٧:"يا عائشة لولا قومك حديثُ عهد بكفر لنقضت الكعبة"،وفي كتاب الحج-باب فضل مكة وبنيانها٢/١٥٦برواية:"لولا حِدْثان قومك بكفر"ورواية:"لولا حداثة قومك"،وصحيح مسلم-باب جِدْرُ الكعبة وبابها٤/١٠٠برواية"لولا حدثان قومك"ورواية:"لولا أن قومك حديثٌ عهدٌهم في الجاهلية"وسنن الترمذي-باب ما جاء في كسر مكة-٢/١٨١برواية:"لولا أن قومك حديثو عهد".

(٢) الفاخر ١/١٨٩.

(٣) ينظر:الهمع٢/٤١.

وقد أوجب الجمهور حذف الخبر بعد(لولا)بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كونًا مطلقًا، ولا يكون كونًا خاصا البتة،فإن جاء الخبر كونًا خاصًا في كلام ما فهو لحن، أو مؤول. (١)

ويرى الرماني وابن الشجري(٢) ، وتبعهم ابن مالك(٣)، وتلميذه محمد بن أبي الفتح وجوب حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا ، إما إن كان كونًا خاصًا فلا يجوز حذفه إن لم يدل عليه دليل ، ويجب ذكره ، نحو : لولا زيدٌ سالمنا ما سَلِم ، فـ (زيد) مبتدأ ، وجملة(سالَمنا) خبره ، وهو كون مقيد ؛ لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه ، نحو : لولا أنصارُ زيد حَمَوْه ما سلم،فـ(حموه)خبر(أنصار)وهو كون مقيد بالحماية،والمبتدأ دال عليه.

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي خالف مذهب الجمهور في هذه المسألة القائل بأن ما بعد(لولا)لا يكون إلا كونًا مطلقًا،ولذا أوجبوا حذف الخبر بعدها،والبعلي هنا مسبوق بهذه المخالفة،وأما الحديث الذي استند إليه في أن الخبر لا يجوز حذفه بعد(لولا)إذا كان كونًا خاصًا،إذا لم يدل عليه دليل،وفي استناده على هذا الحديث مسبوق بشيخه ابن مالك،وقد أفرد ابن مالك لهذا الحديث بابًا في كتابه"شواهد التوضيح"،وأما عن لفظ الحديث الذي أثبته البعلي فلم أقف على هذا اللفظ.

قال الشيخ خالد الأزهري في لفظ هذا الحديث:"قال ابن أبي الربيع:لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح،والروايات المشهورة في ذلك:لولا حدثان قومك"،"لولا حداثة قومك"،"لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية"...".(٤)

---

(١) ينظر رأي الجمهور في التذييل والتكميل٣/٢٨٣،وتوضيح المقاصد١/٤٨٦، وأوضح المسالك١/٢٢٢،والهمع٢/٤١.

(٢) ينظر رأي الرماني وابن الشجري في شواهد التوضيح لابن مالك ص٦٥،والتذييل والتكميل٣/٢٨٢،والتصريح١/٢٧٢،والهمع٢/٤٢.

(٣) ينظر :شرح الكافية الشافية١/١٥٢،وشواهد التوضيح ص٦٥.

(٤)شرح التصريح١/٢٧٢.

سد الحال مسد الخبر

حديث:"أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربه وهو ساجدٌ"(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث في مواضع حذف الخبر وجوبًا،ومن هذه المواضع:أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب حال واقع بعدها نحو:ضربي زيدًا قائمًا،أو أفعل تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور،نحو:أخطب ما يكون الأمير قائمًا،وأفضل اعتكافي صائمًا،فقد حذف الخبر للعلم به وسد الحال مسده،وقد استدل بهذا الحديث على أن الحال سدت مسد الخبر؛ لتنكيرها، فقال: "...فإن قيل:(قائمًا)خبر (كان)وليس بحال،فالجواب من وجهين:

أحدهما:أن مثل هذا واجب التنكير،وخبر(كان)لا يلزم تنكيره،كقولك:كان زيدٌ القائمَ.

والثاني:وقوع الجملة الاسمية موقعه مقرونة بواو الحال،كقولهﷺ:"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد(٢)...".(٣)

يصح أن تسد الحال مسد الخبر إذا باينت المبتدأ،كما في نحو:ضربي زيدًا قائمًا،وأكثر شربي السويق ملتوتًا،وأخطب ما يكون الأمير قائمًا. (٤)

وامتنع جعل(كان)ناقصة،وجعل المنصوب خبرها لأمرين:

الأول:أن العرب لم تستعمل في هذا الموضع إلا أسماءً منكورة مشتقة من المصادر،فحُكِمَ بأنها أحوال؛إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان)المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات،ومشتقة وغير مشتقة.

---

(١) الحديث في صحيح مسلم-باب ما يقال في الركوع والسجود١/٣٥٠،ومسند أحمد١٥/٣٧٤،وسنن أبي داود-باب في الركوع والسجود١/٣٣١،ومسند أبي يعلي الموصلي١٢/١٢١.

(٢) أقرب:مبتدأ حذف خبره وجوبًا؛لسد الحال مسده،وهي قوله:وهو ساجد،والحال ههنا جملة مقرونة بالواو.

(٣) الفاخر١/١٩٠،١٩١.

(٤) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٨٩،وشرح الأشموني١/١٠٤.

الثاني:وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه،كقوله عليه الصلاة والسلام:"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد".[١]

قال ابن هشام:"ومن مُثُلِ الحالية أيضًا قوله عليه الصلاة والسلام:"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"وهو من أقوى الأدلة على انتصاب (قائمًا) في: ضربي زيدًا قائمًا على الحال لا على أنه خبر(كان)المحذوفة؛إذ لا يقترن الخبر بالواو".[٢]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلى أورد الحديث شاهدًا على أن الحال تسد مسد الخبر،وأن النصب على الحالية لا على أنه خبر لـ(كان)؛لأن الأخبار لا تقترن بالواو، وللزوم التنكير.

(١)ينظر: شرح الأشموني١/١٠٤.
(٢)المغني٥/١٦٤،١٦٥.

باب الفاعل

إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع الاسم الظاهر

حديث:"يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار"(١)

حديث:"كُنَّ نساءُ المؤمنات يشهدن مع رسول اللهﷺ صلاة الفجر".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين مستدلاً بهما على أن من العرب من يلحق علامتي التثنية والجمع بالفعل مع الاسم الظاهر،فقال:"...ومن العرب من يأتي بالألف مع المثنى،والواو مع المجموع،والنون مع جمع المؤنث،فيقول:قام أخواك،وقاموا إخوتك، وقُمْنَ أخواتُك،والعلم على هذه اللغة قول بعض العرب:أكلوني البراغيث،ومن شواهدها قول النبيﷺ:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل،وملائكة بالنهار"رواه مسلم في صحيحه، وقول أنس:"كن نساءُ المؤمنات يشهدن مع رسول اللهﷺ صلاة الفجر"رواه البخاري"(٣)

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر مثنى أو جمع جُرِّد من علامتي التثنية والجمع، فيقال:قام الزيدان،وقام الزيدون،وقامت الهندات،وهذا هو المشهور من لغة العرب،وبهذا جاءت لغة القرآن:{ قَالَ رَجُلَانِ}(٤)و{قَالَ الْحَوَارِيُّونَ}(٥)و{وَقَالَ نِسْوَةٌ}(٦).

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب فضل صلاة العصر ١١٥/١،وصحيح مسلم-باب فضل صلاتي الصبح والعصر ٤٣٩/١،والسنن الكبرى للنسائي-باب فضل صلاة الفجر ٣٥٧/١.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب وقت الفجر ١٢٠/١،وسنن الدرامي ٢٧٧/١،وللحديث رواية أخرى في سنن النسائي٨٢/٣تسير والقياس،وهي:"كان النساء يصلين مع رسول الله الفجر...".

(٣) الفاخر ٢٠٦/١،٢٠٧.

(٤) من الآية ٢٣من سورة المائدة.

(٥) من الآية ١٤من سورة الصف.

(٦) من الآية ٣٠من سورة يوسف.

ومن العرب من يلحق بالفعل الألف،أوالواو،أو النون عند إسناده للمثنى أو الجمع، فيقال على مذهبهم:قاما الزيدان،وقاموا الزيدون،وقمن الهندات،فتكون الألف،والواو، والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع،كما دلت التاء في(قامت هند)على التأنيث،قال سيبويه:"واعلم أن من العرب من يقول:ضربوني قومُك،وضرباني أخواك،فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في:قالت فلانة،وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة،كما جعلوا للمؤنث،وهي قليلة".(١)

وقد علل ابن مالك لهذه اللغة بأن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامتي التثنية والجمع، نحو(مَنْ)،فإذا كان الفعل مجردًا،وقُصِدَت تثنية الفاعل أو جمعه لم يعلم هذا القصد، فعمد أصحاب هذه اللغة إلى إلحاق علامتي التثنية والجمع مع إبقاء الفعل مجردًا حال إسناده إلى المفرد،فارتفع اللبس،ثم لزموا ذلك فيما ليس فيه لبس،طردًا للباب على نسق واحدٍ.(٢)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي استدل بهذين الحديثين على صحة هذه اللغة التي تلحق علامتي التثنية والجمع بالفعل مع وجود الاسم الظاهر.

وإلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع الاسم الظاهر لغة لقوم من العرب،وهي لغة صحيحة منقولة عن النبيﷺ،وقد خرجت عليها شواهد عدة نثرًا،ونظمًا،ثم هي منقولة عن طيىء،وأزدة شنوءة،وبلحارث بن كعب.(٣)

---

(١)الكتاب٢/٤٠،٤١.
(٢)ينظر:شواهد التوضيح ص ١٩١.
(٣)ينظر:توضيح المقاصد٢/٥٨٦،وشرح ابن عقيل١/٤٧٣.

الأفعال الناقصة ـ كان وأخواتها
استعمال أفعالٍ بمعنى(صار)

حديث:"ولا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضُكم رقاب بعضٍ".(١)

حديث:"فاستحالت غربًا".(٢)

حديث:"لو أنكم توكَّلون على الله حقَّ توكُّله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا". (٣)

أورد محمد بن أبي الفتح الحديثين الأوليين للاستدلال بهما على أن بعض الأفعال تساوي(صار)في العمل؛لموافقتها لها في المعنى،وأما الحديث الثالث فأورده عن بعض النحاة الذين يلحقون(غدا)و(راح)بـ(صار).

قال في الموضع الأول:"ويساوي(صار)في العمل ما وافقها في المعنى،فمن ذلك(آض) بمعنى(صار)...ومن ذلك(رجع)كقولهﷺ:"ولا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"...ومن ذلك(استحال) كقولهﷺ:"فاستحالت غربًا"...".(٤)

وقال:"وألحق قوم بأفعال هذا الباب:غدا،وراح،ويستشهد لهما بقولهﷺ:"لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا،وتروح بطانًا".(٥)

يلحق بـ(صار)في العمل ما يوافقها في المعنى من الأفعال،وحصر ابن مالك الأفعال التى توافق(صار)في المعنى في ثمانية أفعال هي:آض، وعاد، وآل،

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب الإنصات للعلماء١/٣٥،وباب الخطبة أيام منى٢/١٧٦،وباب حجة الوداع٥/١٧٦،وصحيح مسلم-باب"لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"١/٨١.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب مناقب عمر بن الخطاب٥/١٠،وباب نزع الذنوب٩/٣٨،وصحيح مسلم-باب من فضائل عمر٤/١٨٦٢،وسنن الترمذي-باب ما جاء في رؤيا النبي٤/١١١.

(٣) الحديث في السنن الكبرى للنسائي-كتاب الرقائق١٠/٣٨٩،وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حيان- باب ما جاء في التوكل١/٦٣٢.

(٤) الفاخر١/٢٣١،٢٣٢.

(٥) الفاخر١/٢٣٣،٢٣٤.

ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل،وارتد،ودعم ذلك بما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي،والشعر العربي.[١]

وألحق قوم منهم : الزمخشري[٢] ، والجزولي[٣] ، وابن عصفور[٤] (غدا) و(راح) بمعنى(صار) [٥] .

ومنع ابن مالك إلحاق غدا،وراح بأفعال(كان)،وأن المنصوب بعدها حال؛إذ لا يوجد إلا نكرة،فقال:"والصحيح أنهما ليسا من الباب،وإنما المنصوب بعدهما حال؛إذ لا يوجد إلا نكرة".[٦]

وأقول : إن محمد بن أبي الفتح في الموضع الأول استدل بالحديثين على أن (رجع) و(استحال) بمعنى (صار) فتعمل عملها ، وهو في ذلك موافق لشيخه ابن مالك الذي يقول : "ومما خفي على أكثر النحويين استعمال(رجع)كـ(صار)معنى وعملاً".[٧]

وكذلك وافق شيخه في عدم إلحاق(غدا)و(راح)بأفعال هذا الباب،وأن المنصوب بعدهما حال؛إذ لا يوجد إلا نكرة.

وأخالفهما في ذلك فـ (غدا) و(راح) ملحقان بـ (كان) وأن المنصوب بعدهما خبر، والذي يدل على أن المنصوب بهما في مذهب الخبر،وليس بحال وقوع المعرفة موقعه ، نحو : غدا زيدٌ أخاك ، وراح محمدٌ صديقَك ، كما نقول:كان زيد أخاك[٨].

(١) ينظر:شرح الكافية الشافية١/١٦٦-١٦٨،وكذلك الهمع٢/٦٨-٧٠.
(٢) ينظر:المفصل٢٦٣،وشرحه لابن يعيش٧/٩٠.
(٣) ينظر:المقدمة الجزولية ص١٠٤.
(٤) ينظر:شرح الجمل١/٣٧٦.
(٥) شرح التسهيل١/٣٤٨.
(٦) ينظر:شرح الكافية الشافية١/١٦٦-١٦٨،وكذلك الهمع٢/٦٨-٧٠.
(٧) شواهد التوضيح ص١٣٩.
(٨) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٧/٩٠.

حذف(كان) مع اسمها

حديث:"لا تَحْقِرَنَّ جارة لجارتها،ولو فِرْسِنَ شاةٍ".[١]

حديث:"التمس ولو خاتمًا من حديد".[٢]

استدل محمد بن أبي الفتح البعلي بهذين الحديثين على حذف(كان)مع اسمها،وبقاء الخبر،وذلك بعد(لو)الشرطية،فقال:"ومثال حذفها بعد(لو)مع ضمير الغائب قولهﷺ: "

لا تَحْقِرَنَّ جارة لجارتها،ولو فِرْسَنَ شاةٍ"[٣]وقوله للمخاطب:"التمس ولو خاتمًا من حديد"[٤]..."[٥]

تختص (كان)من بين سائر أخواتها بجواز زيادتها،وحذفها،فتحذف وحدها،وتحذف مع اسمها،ويبقى خبرها بعد(إن)و(لو).

قال أبو حيان:"تختص(كان)بعد(إن)و(لو) بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما عُلِمَ من غائب،أو ضمير ما عُلم من حاضر مخاطب...". [٦]

ومن شواهد حذف(كان)مع اسمها بعد(لو) قول الشاعر[٧]:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكًا ∴ جنوده ضاق عنها السهلُ والجبلُ

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب الهبة وفضلها والتحريض عليها ١٥٣/٣، وصحيح مسلم-باب الحث على الصدقة٧١٤/٢.

(٢) الحديث في صحيح البخاري١٧/٧،والسنن الكبرى للبيهقي-باب ما يجوز أن يكون مهرًا٣٨٥/٧.

(٣) التقدير:ولو كان المُهْدَى فرسنَ شاة،والفرسنُ:الظلف،والمراد به:كل عظم قليل اللحم.

(٤) التقدير:ولو كان المُلْتَمَس خاتمًا من حديد.

(٥) الفاخر ٢٥٣/١.

(٦) الارتشاف١١٨٨،١١٨٧/٤.

(٧) من البسيط ، ولم أقف على قائله ، ومن مواضعه : الفاخر ٢٥٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٣/١ ، والمساعد ٢٧١/١.

الشاهد:لو ملكًا:حيث حذف كان مع اسمها بعد لو،والتقدير:لو كان الباغي ملكًا.

وجوز سيبويه الرفع في مثل هذا،فقال:"ومما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قولك:ألا طعامَ ولو تمرًا،كأنك قلت:ولو كان تمرًا،وأْتِني بدابة ولو حمارًا،وإن شئت قلت:ولو تمرٌ،كأنك قلت:ولو يكون عندنا تمرٌ...". (١)

وأقول:إن البعلي أورد هذين الحديثين شاهدًا على حذف كان مع اسمها،وبقاءِ خبرها بعد(لو)،ولم يخرج عن النحاة في هذا الحكم،ومما يحسب له أنه استشهد بالحديث،ثم استأنس بالشعر تأكيدًا لهذا الحكم.

(١)الكتاب ١/٢٦٩.

أفعال المقاربة

حكم اقتران خبر(كاد)و(عسى)بـ(أنْ) [١]

حديث:"ألا عسى أحدُكم يتخذُ الصُّبَّة من الغنم على رأس ميل أو ميلين".[٢]

حديث:"ألا هل عسى رجلُ يبلُغُه الحديث عني".[٣]

حديث:"ما كدتُ أن أُصليَ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب".[٤]

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي الحديثين الأوليين دليلاً على تجرد خبر(عسى)من (أن)،وأما الحديث الثالث فأورده دليلا على اقتران خبر(كاد)بـ(أن).

قال البعلي:"...وقد جاء الخبر مجردًا من(أن)في قول النبيﷺ: "ألا عسى أحدكم ينخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين"،وقولهﷺ: "ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني"...".[٥]

وقال:"وقد يقترن بـ(أن)نثرًا ونظمًا،فمن النثر قول عمر ﷺ:"ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"...".[٦]

نص النحاة على أن الغالب في خبر(عسى)الاقتران بـ(أن)،ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بها،ومنه:{ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ}[٧].

---

(١)جمعت بين الحمكين،أي:تجرد خبر(عسى)من(أن)واقتران خبر(كاد)بها؛لأن النحويين جمعوا بين الحكمين في كلامهم.

(٢)الحديث في حاشية السندي على سنن ابن ماجة-باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر-٣٤٧/١،ونيل الأوطار للشوكاني-باب من تجب عليه ومن لا تجب٢٧١/٣.

(٣)الحديث في سنن الترمذي١٤٥/٤.

(٤)الحديث في صحيح البخاري-باب غزوة الخندق٥-/١١١،وصحيح مسلم-باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي العصر-٤٣٨/١،وأمالي ابن بشران١٦٠/١.

(٥)الفاخر٢٦٢/١.

(٦)السابق٢٦٩/١.

(٧) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

وأن الغالب في خبر(كاد)التجرد من(أن)،ولم يأت في القرآن إلا مجردًا منها،ومنه:{ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}(١).

وقد ورد خلاف الغالب في كل منهما،فجاء خبر(عسى)مجردًا من(أن)،وجاء خبر(كاد) مقترنًا بـ(أن)،وللنحويين في ذلك ثلاثة أقوال هي:

القول الأول : أن ذلك خاصٌّ بالضرورة ، وبه قال المبرد ، والزجاجي ، وأبو علي الفارسي ، وابن عصفور(٢) ، ونسب للبصريين(٣).

القول الثاني : الحمل على الضرورة مع (كاد) ، وجوازه مع (عسى) في النثر ، وإن كان قليلاً ، كما هو ظاهر مذهب سيبويه. (٤)

القول الثالث : جوازه في النثر مع القول بقلة ذلك،وعليه ابن مالك. (٥)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي أثبت بهذه الأحاديث أن تجرد خبر(عسى)من (أن)،واقتران خبر(كاد)بها ليس محل ضرورة؛لوروده نثرًا،وخصوصًا في كلام أفصح الفصحاء،والبعلي ذهب مذهب أستاذه ابن مالك في هذا الأمر،وما قاله الأستاذ وتلميذه صحيح؛لورود ذلك في الحديث النبوي،ولما يؤيد ذلك من أشعار،وأعتل بما اعتل به ابن مالك لنفسه بأن عدم ورود هذه القاعدة في القرآن الكريم،ليس دليلًا على عدم جواز استعماله قياسًا. (٦)

---

(١) من الآية ٣٥من سورة النور.
(٢) ينظر:المقتضب٣/٦٩،٧٥،وحروف المعاني٦٧،والإيضاح١١٨،١١٩،وضرائر الشعر ٦١.
(٣) ينظر:المساعد١/٢٧٩.
(٤) ينظر:الكتاب١/٤٧٧،٤٧٨.
(٥) ينظر:شرح التسهيل١/٣٩١،وشواهد التوضيح ص٩٨.
(٦) ينظر: شواهد التوضيح ص٩٩،١٠٠.

مجيء خبر(جعل)فعلا ماضيًا

حديث:"فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسلَ رسولاً". (١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على أن خبر(جعل)قد يأتي فعلاً ماضيًا،ومجيئه ماضيًا من قبيل النادر،فقال:"...وجاء أيضًا فعلاً ماضيًا في قول ابن عباس-رضي الله عنهما:"فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً"فهذان ونحوهما نوادر".(٢)

الغالب في خبر(جعل)أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع،مجردًا من(أن)؛لما بين(أن) وأفعال الشروع من المنافاة،وقد جاء خبرها جملة اسمية،كما في قول الشاعر(٣):

وقَدْ جَعَلتْ قلوصُ بني زيادٍ ∴ منَ الأكوار مرتعها قريبُ

وقد جاء جملة فعلية فعلها ماضٍ،كما في الحديث(٤).

وخبر(جعل)في الحديث هو جملة(أرسل رسولا)،وليس جملة(إذا لم يستطع أن يخرج) كما نص على ذلك ابن مالك،إذ يقول:"ومن ورود الخبر جملة مصدرة بـ(إذا)قول ابن عباس-رضي الله عنهما-"فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا"...".(٥)

ووافقه في ذلك أبو حيان،وابن عقيل. (٦)

---

(١) في صحيح البخاري – باب " وأنذر عشيرتك الأقربين " ١١١/٦ ، والسنن الكبرى للنسائي ٢٢٧/١٠ ، وشرح معاني الآثار للطحاوي٢٨٥/٣.
(٢) الفاخر ٢٧٦/١.
(٣) من الوافر، بلا نسبة في شواهد التوضيح ٧٩، وشرح الكافية للرضي٢٢٦/٤ ، والارتشاف ١٢٢٨/٤ ، والمساعد٢٩٨/١.
(٤) ينظر:أوضح المسالك٣١٠/١.
(٥) شرح الكافية الشافية٢٠١/١.
(٦) ينظر:النكت الحسان٧٢،والمساعد٢٩٨/١.

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي أورد هذا الحديث دليلاً على أن خبر(جعل)قد جاء جملة فعلية فعلها ماضٍ،وهو من قبيل النادر.

وأما عن خبر(جعل)في الحديث فهو جملة(أرسل رسولا)وليس جملة(إذا لم يستطع) كما قال ابن مالك،والعلة في ذلك:أن(إذا)ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه،فـ(إذا)في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة(لم يستطع أن يخرج) ومنصوبة بقوله(أرسل)،ومعلوم أن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول،فعلى هذا يكون رتبة(أرسل)قبل(إذا)،ويكون تقدير الكلام:فجعل الرجلُ أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج. (١)

وعلى هذا يكون ما ذكره البعلي من أن خبر(جعل)في الحديث هو جملة(أرسل رسولاً) هو الصحيح.

(١)ينظر:عدة السالك بهامش أوضح المسالك١/٣١٠.

فعلا المدح والذم
إضمار فاعل(نعم)غير مميز

حديث:"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت".[١]

أور محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على أن فاعل(نعم)قد يأتي مضمرًا غير مميز للعلم به،فقال:"...وقد يعلم جنس الضمير فَيُسْتغنى عن التمييز،كقولهﷺ:

"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"أي:فبالسنة أُخِذَ،ونعمت السنةَ هذه الحالة...". [٢]

لفاعل(نعم)و(بئس)أربع صور منها:

أن يكون فاعل(نعم)و(بئس)ضميرًا مفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز،ومن شرط هذا التمييز أن يصلح لاقترانه بـ(أل)؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بها، فاشترطت صلاحيته لها،فلا يكون لفظ:مثل،ولا :غير،ولا: أي،ولا أفعل من كذا[٣].

ويلزم ذكر هذا التمييز،ولا يجوز حذفه نص على ذلك سيبويه،فقال:"واعلم أنه محال أن تقول:عبدُالله نعم الرجل،والرجل غير عبدالله ،كما أنه محال أن تقول:عبدالله هو فيها،وهو غير...". [٤]

وأجاز الكثير من النحاة أن يأتي فاعلهما مضمرًا غير مميز لفظًا.

قال ابن عصفور:"ولا بد من ذكر اسم الممدوح أو المذموم،ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرًا،وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى،ومن كلامهم:إن

---

(١) الحديث في سنن الدرامي-باب الغسل يوم الجمعة٢/٩٦٣،وسنن أبي داود-باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة١/٩٧،وسنن الترمذي-باب في الوضوء يوم الجمعة٢/٣٦٩.
(٢) الفاخر ١/٢٨٤.
(٣) ينظر:الفاخر ١/٢٨٤،والارتشاف٤/٢٠٤٩.
(٤) الكتاب٢/١٧٧.

فعلت كذا وكذا فبها ونعمت،أي:ونعمت فَعْلَةُ فعلتك،بحذف التمييز،واسم الممدوح"[١].

وجعل الشاطبي حذف التمييز مع الفاعل المضمر قليلاً،فقال:"ولا يجوز أن يأتي فاعلهما مضمرًا غير مميز لفظًا وإن كان معلومًا إلا قليلاً دلَّ على ذلك الاستقراء، ومن ذلك القليل قوله عليه السلام:"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"أي:فبالسنة أخذ، ونعمت السنة الوضوء،لكن حُذِفَ للعلم به".[٢]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح استدل بهذا الحديث على حذف التمييز مع إضمار الفاعل في باب(نعم)و(بئس)،ولم يخرج ابن أبي الفتح عما قاله النحاة في هذا الأمر، وأما عن استدلاله بهذا الحديث فهو مسبوق بذلك من شيخه ابن مالك.

(١)المقرب ١/٦٦،٦٧.
(٢)المقاصد الشافية٤/٥١٣.

الجمع بين الفاعل المعرف بـ(أل)والتمييز في باب(نعم)

حديث:" نِعْمَ المَنِيْحَةُ اللِّقْحَةُ الصّفِيُّ مِنْحَةً ".[١]

حديث:"نعم الرجلُ عبدُ الله من رجل لم يطأ لنا فراشًا،ولم يفتشْ لنا كنَفًا منذ آتيناه".[٢]

أورد محمد بن أبي الفتح البعلي هذين الحديثين مستدلاً بهما على صحة القول بجواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز،وقد نقل هذا عن شيخه ابن مالك،فقال:"قال شيخنا رحمه الله تعالى[٣]:وإجازته أولى للسماع والقياس،أما السماع ففي النثر والنظم،أما النثر فقولهﷺ:" نِعْمَ المَنِيْحَةُ اللِّقْحَةُ الصّفِيُّ مِنْحَةً "[٤] وقول امرأة عبدالله بن عمر تعيبه:" نعم الرجلُ عبدُ الله من رجل لم يطأ لنا فراشًا،ولم يفتشْ لنا كنَفًا منذ آتيناه"[٥]...".[٦]

في مسألة الجمع بين التمييز،وفاعل(نعم)و(بئس)خلاف بين النحويين،ولهم فيها ثلاثة أقوال على النحو التالي:

القول الأول:المنع،وهو ظاهر كلام سيبويه[٧]،ونسب للسيرافي.[٨]

والعلة في ذلك:أن التمييز مسوق لرفع الإبهام،ومع وجود الفاعل الظاهر لا إبهام،فلا حاجة للتمييز،وما ورد من ذلك فمؤول.[٩]

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب فضل المنيحة-٦٦٥/٣،والمختصر الصحيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح-باب فضل المنيحة١٧٧/٣.

(٢)الحديث في صحيح البخاري-كتاب فضائل القرآن-باب في كم يقرأ من القرآن-١٩٦/٦،والمعجم الكبير للطبراني٤٤٩/١٣.

(٣)ينظر:التسهيل١٢٧،وشواهد التوضيح ص١٠٩.

(٤)فقد جاء التمييز(منحة)منصوبًا بعد الفاعل الظاهر(المنيحة).

(٥)من رجل:من زائدة،ورجل:اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز للفاعل الظاهر(الرجل)

(٦)الفاخر ٢٨٥/١.

(٧)ينظر:الكتاب١٧٧،١٧٦/٢.

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧ ، ١٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١ ، والارتشاف ٢٠٥١/٤ .

(٩)ينظر:شرح التسهيل١٥،١٤/٣.

القول الثاني:الجواز،وبه قال المبرد،وابن السراج، والفارسي، والزمخشري، وصححه ابن مالك. (١)

القول الثالث:التفصيل،فإن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما،نحو: نعم الرجل رجلاً فارسًا،وإن لم يفد لم يجز الجمع بينهما،وإليه ذهب ابن عصفور.(٢)

وأقول:إن الراجح من هذه الأقوال الثلاثة القول الثاني،وهو القول بالجواز؛لأن السماع، والقياس يؤيده.

وأما عن موقف ابن أبي الفتح فهو من القائلين بجواز الجمع بينهما مستندًا على ما ورد في الحديث النبوي،والشعر العربي،وعلى القياس بأن التمييز وإن كان الأصل فيه رفع الإبهام،نحو:له عشرون درهمًا،فإنه يؤتى به حيث لا إبهام للتوكيد ، فيقال:عنده من الدراهم عشرون درهمًا،واعتبار رفع الإبهام في التمييز يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه،وهذا جائز بلا خلاف. (٣)

---

(١)ينظر:المقتضب٢/١٤٨،والأصول١/١١٧،والإيضاح ص٨٨، والمقتصد ١/٣٧٢، والمفصل٢٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٤،١٥.
(٢)ينظر:المقرب ص٧٢،وشرحه لابن النحاس الحلبي١/٢٤١.
(٣)ينظر:شرح التسهيل٣/١٥،والفاخر ١/٢٨٦.

باب فعل التعجب

التعجب السماعي

حديث:"سبحان الله إن المؤمن لا ينْجُسُ".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على أن للتعجب السماعي ألفاظًا كثيرة منها:سبحان الله،فقال:""ويدل عليه بألفاظ كثيرة...كقولهﷺلأبي هريرة حين قال :كنت جنبًا فكرهت أن أجالسك:"سبحان الله إن المؤمن لا ينجس"...".(٢)

صيغ التعجب السماعية كثيرة منها:

١-الاستفهام التعجبي،نحو قوله تعالى:{كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا}(٣)

٢-سبحان الله،نحو:"سبحان الله إن المؤمن لا ينجس".

٣-لله دره فارسًا.

٤-لله أنت.

٥-قول الراجز:وابأبي أنت وفوك الأشنب. (٤)

٦-قول الراجز:واها لليلى ثم واها واها. (٥)

وأما الصيغ القياسية،فصيغتان اثنتان هما:ما أفعل،نحو:ما أحسن زيدًا،وأفْعِل به،نحو: أحسن بزيد(٦).

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب الغسل١/٣٩٠،وصحيح مسلم-باب الدليل على أن المؤمن لا ينجس١/٢٨٢،ومسند أحمد١٢/١٤٥،والسنن الكبرى للنسائي-باب مجالسة الجنب ومماسته١/١٧٤.

(٢) الفاخر١/٢٩٤.

(٣) من الآية ٢٨من سورة البقرة.

(٤) من الرجز لرجل من بني تميم كما في الدرر٥/٣٠٤،وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك١/٤٨١،وأوضح المسالك٤/٨٣.

(٥) من الرجز ينسب إلى أبي النجم،كما ينسب لرؤبة،ينظر:الخزانة٣/٣٣٧،ولسان العرب(ج.ر.ر)

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٨١ ، ٤٨٢ ، وأوضح المسالك ٣/٢٥٠ ، والهمع ٥/٦٣ ، ٦٤ .

باب الأحرف المشبهة بالفعل

دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المجرد من(قد)

حديث:"إنَّ الملائكةَ لَتَلقتْ روح رَجُلٍ". (١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على أن لام الابتداء قد تدخل على الماضي المتصرف،وأن ذلك من الأمور التي تحفظ،ولا يقاس عليها،فقال:"...ولا على ماضٍ متصرفٍ إلا محفوظًا، كقولهﷺ:"إن الملائكة لتلقت روح رجل"...،وإنما لم تدخل عليه؛لأنه ماضٍ،ولام الابتداء تدل على الحال...".

لـــ (لام) الابتداء بعد (إنَّ) أربعة مواضع:

الأول : الخبر ، بشرطين : أحدهما : أن يكون مثبتًا ، والثاني : ألا يكون متصرفًا عاريًا من (قد) .

الثاني : الاسم إذا تأخر،نحو:إن في الدار لزيدًا.

الثالث :معمول الخبر إذا توسط بينه وبين الاسم،نحو:إن زيدًا لطعامك آكل،وشرطه أن يكون الخبر صالحًا للام ، فلو كان ماضيًا متصرفًا،نحو:إن زيدًا طعامك أكل،لم تدخل اللام.

الرابع:ضمير الفصل،نحو قوله تعالى:{ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ}(٢).(٣)

وأقول:إن ابن أبي الفتح أورد الحديث هنا ليبين أن دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المجرد من(قد)قليل،وهو من المحفوظ،ويجب عليَّ هنا أن أثبت أن ابن أبي الفتح أوضح أن الرواية التي اعتمد عليها بقوله:"رواها البغوي" في

---

(١) الحديث بهذه الرواية في شرح السنة للبغوي-باب ثواب من أنظر معسرًا-١٩٧/٨،وأما في صحيح البخاري-باب من أنظر معسرًا-٥٧/٣،وصحيح مسلم-باب فضل إنظار المعسر-١١٩٤/٣، فيخالف هذه الرواية،وفيهما:"تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم"دون زيادة اللام،وهي موضع الشاهد.

(٢) من الآية ٦٢من سورة آل عمران.

(٣) ينظر:التعليقة لابن النحاس الحلبي٤٤٧/١-٤٤٩،والفاخر٤٣٤/٢،٤٣٥،والجنى الداني للمرادي١٣٠،١٣١،ومغني اللبيب٢٣٩/٣،٢٤٠.

كتابه(شرح السنة)ليثبت للمطالع لكتابه(الفاخر)أنه على علم ودراية بفنون علم الحديث،وحتى لا يتوهم القاريء لكتابه أن هذا الحديث موجود في صحيحي البخاري،ومسلم،وهذا إنما يدل على أمانته، ولقد أثبتُ في الحاشية الأولى في بداية هذا الموضع أن ما ورد في صحيح البخاري، ومسلم من رواية لا شاهد فيها،وإنما الشاهد في رواية البغوي في كتابه(شرح السنة)كما نص على ذلك البعلي.

باب الاستثناء

الاستثناء بـ(ليس)

حديث:"يُطْبَعُ المؤمنُ على كل خلق ليس الخيانةَ والكذبَ".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث موضحًا به أن(ليس)التي هي أداة استثناءٍ تكون على حقيقتها من رفع الاسم ونصب الخبر،ولكن اسمها ملتزم إضماره،فقال:"...فأما(لا يكون) و(ليس) ، فـ(لا) نافية ، و(يكون) و(ليس) هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر ، ويجب نصب المستثنى بهما ؛ لأنه خبرهما ، وخبرهما منصوب ، وأما اسمها فالتزم إضماره ؛ لأنه لو ظهر لفصلهما من المستثنى ، وجهل قصد الاستثناء ، كقولهﷺ : "يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانةَ والكذبَ"،والتقدير:ليس بعضُ خلقه الخيانة والكذب،وتقول:قام القوم لا يكون زيدًا،بمعنى:إلا زيدًا،وتقديره:قاموا لا يكون بعضهم زيدًا".(٢)

من أقسام (ليس) أن تكون أداة من أدوات الاستثناء الفعلية ، ولكنها تحتفظ بعملها وهو : رفع الاسم ، ونصب الخبر ، إلا أنها ضمنت معنى (إلا) الاستثنائية ، فالمستثنى بعد(ليس) منصوب على أنه خبرها،نحو:قام القومُ ليس زيدًا،أما اسمها فلازم الإضمار،وفي تقديره خلاف على قولين:

أحدهما : هو ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق ، وهو قول البصريين(٣) .

---

(١)الحديث بهذه الرواية في المعجم الكبير للطبراني–مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب١٣/١٤٠، ومسند الشهاب القضاعي١/٣٤٤،وشعب الإيمان للبيهقي٦/٤٥٥،وللحديث رواية أخرى لاشاهد فيها في مسند ابن حنبل٣٦/٥٠٤،وهي:"إلا الخيانة والكذب" ،والرواية ذاتها في:السنة لأبي بكر بن الخلال–باب مناكحة المرجئة٥/٢٨،والإبانة الكبرى لابن بطة٢/٦٨٩.

(٢)الفاخر٢/٤٩٩،٥٠٠.

(٣) ينظر:الكتاب٢/٣٧٤،والمقتضب٤/٤٢٨،والأصول١/٢٨٧،والتبصرة ١/٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٦١،والارتشاف٣/١٥٣٨،والمساعد١/٥٨٧.

الثاني : هو ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير : ليس هو زيدًا ، أي : ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ،فحذف المضاف،وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو رأي الكوفيين(١).

وإنما التزم إضمار الاسم هنا؛لأن(ليس)هنا جارٍ مجرى أداة الاستثناء (إلا)التي هي أصل الباب،فلما لم يجز إظهار سوى اسم واحد بعدها،فكذلك ما جرى مجراها. (٢)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح هنا ذكر الحديث مستدلاً وموضحًا به أن(ليس) الاستثنائية يكون اسمها مضمرًا،وفي إيراده لهذا الحديث،وذكره لهذا التقدير مسبوق بشيخه ابن مالك(٣)،واختياره لهذا التقدير اختيار لمذهب البصريين؛لأن في تقدير الكوفيين ادعاء حذف مضاف لم يُلْفَظْ به قطٌّ،وعدم اطراده في كل موضع. (٤)

(١) ينظر:الارتشاف٣/١٥٣٩،والجنى الداني٤٩٥،والمساعد١/٥٨٨.
(٢) ينظر:شرح الكافية الشافية١/٣٢٤.
(٣) ينظر:شرح الكافية الشافية١/٣٢٤.
(٤) ينظر:توضيح المقاصد للمرادي٢/٦٨٣.

باب النداء

حذف حرف النداء مع اسم الجنس

حديث:"ثوبي حجرُ،ثوبي حجرُ".(١)

حديث:"اشتدي أزمةُ تنفرجي".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين في معرض حديثه عن حذف حرف النداء مع اسم الجنس،واسم الإشارة،وهو يعرض حجة الكوفيين المجوزين لحذفه؛لكثرة وروده ، فقال : " ... فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذف حرف النداء منهما ، وما ورد من ذلك فضرورة مقصورة على السماع،ومذهب الكوفيين أن حذفه فيهما قياس مطرد ؛ لكثرة وروده في النثر والنظم ، فمن النثر في اسم الجنس قوله ﷺ حاكيًا عن موسى ﷺ حين وضع ثوبه على الحجر : " ثوبي حجر ، ثوبي حجر " يريد : ثوبي يا حجر – رواه البخاري – وقوله:"اشتدي أزمة تنفرجي"...".(٣)

القياس ألا يحذف حرف النداء ؛ لكونه نائبًا عن الفعل ، إلا أنه لما دلَّ الكلام عليه تجوزوا في حذفه اختصارًا. (٤)

ولا يقدر عند الحذف سوى (يا) من أحرف النداء ، لأن (يا) هي الأصل في حروف النداء، وهي أكثر استعمالاً،وقد خصت بزيادة تصرف ؛ لكونها أم الباب ، وأوجه هذا التصرف ألا يُقَدَّر عند الحذف سواها. (٥)

---

(١) الحديث في صحيح البخاري–باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام–١٥٦/٤،وصحيح مسلم–باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة–٢٦٧/١.

(٢) الحديث في دليل الصالحين لطرق رياض الصالحين للشافعي–باب التوبة–٩٨/١،والتنوير شرح الجامع الصغير لمحمد بن إسماعيل٣٧٧/٢.

(٣) الفاخر٥١٩/٢،٥٢٠.

(٤) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش١٥/٢.

(٥) ينظر:رصف المباني٥١٤،والجنى الداني٣٥٥.

وحذف(يا)جائز ما لم يكن مع اسم الله تعالى،أو منـدوب،أو مضمر،أو مستغاث،أو مع نكرة غير مقصودة،أو مع المضمر المخاطب. (١)

أما حذف(يا)من اسم الجنس ففيه خلاف بين النحويين كما نص عليه محمد بن أبي الفتح،وملخصه أن للنحويين قولين في هذا الأمر هما:

القول الأول : أن الحذف قياس مطرد ، وعليه الكوفيون ؛ لكثرة وروده نثرًا، ونظمًا(٢) ، وصحح مذهبهم ابن مالك . (٣)

القول الثاني : المنع ، وهو مذهب البصريين ، وما ورد من ذلك فمحمول على الضرورة ، أو الشذوذ. (٤)

وأقول : إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديثين على أنهما من حجج الكوفيين،ولم يتضح موقفه من الخلاف بين البصريين،والكوفيين،واكتفى بذكر المذهبين،وحجة الكوفيين.

وأما عن الصحيح من المذهبين،فالصحيح مذهب الكوفيين؛لورود السماع به من النثر، والنظم،ولأن(يا)حرف نداء مستقل بذاته،والحرف إذا استقل بذاته ودل عليه السياق يجوز حذفه.

---

(١)ينظر:المقتضب٤/٢٨٥،والفاخر٢/٥١٩،والارتشاف٤/٢١٨٠.
(٢)ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٢،والارتشاف٤/٢١٨٠،وتوضيح المقاصد٣/١٠٥٤.
(٣)ينظر:شرح الكافية الشافية٢/٤،وشرح التسهيل٣/٣٨٦.
(٤)ينظر:الكتاب١/٣٢٥،٣٢٦،والمقتضب٤/٢٨٥،وشرح المفصل٢/١٥،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨،والفاخر٢/٥١٩،والارتشاف٤/٢١٨٠.

باب جوازم المضارع
مجيء الشرط مضارعًا،والجواب ماضيًا

حديث:"من يقمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه".(١)

حديث:"إن أبا بكر رجل أسيفٌ متى يقمْ مقامَك رقَّ".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين عند حديثه عن مجيء جملة الشرط مصدرة بمضارع ،وجملة الجواب مصدرة بماض لفظًا لا معنى،وأن ذلك مما يستضعفه النحويون،وأن شيخه ابن مالك ممن يجوز هذا ويصححه، فقال:"...والنحويون يستضعفون ذلك،ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة،قال شيخنا أبو عبد الله بن مالك: "والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا؛لثبوته في كلام أفصح الفصحاء،وصدوره عن فحول الشعراء"(٣) قال رسول اللهﷺ:"من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه"،وقالت عائشة رضي الله عنها:"إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقم مقامك رق"رواهما البخاري...".(٤)

للشرط مع جوابه أربع صور منها:أن يكون الشرط مضارعًا،والجواب ماضيًا، وهذه الصورة محل نزاع بين النحويين كما ذكر محمد بن أبي الفتح،والنحويون لهم قولان في هذه الصورة:

القول الأول:الجواز في النثر،والنظم،وعليه الفراء،والمبرد ،وابن مالك،وابن هشام، وغيرهم (٥).

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب قيام ليلة القدر من الإيمان-١٦/١،وصحيح مسلم-باب الترغيب في قيام رمضان-٥٢٤/١،والسنن الكبرى للبيهقي-باب فضل ليلة القدر-٥٠٥/٤.

(٢)الحديث في صحيح البخاري-باب قوله تعالى"لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين"١٤٩/٤، والمجالسة وجواهر العلم للدينوري٢٩٣/٨.

(٣)ينظر:شواهد التوضيح ص١٥.

(٤)الفاخر٥٧٥/٢.

(٥)ينظر:معاني القرآن٢٧٦/٢،والمقتضب٥٩/٢،وشرح التسهيل٩١/٤،وأوضح المسالك٢٠٦/٤،وشرح الألفية لابن الناظم٤٩٧،وشرح الأشموني٥٨٥/٣.

القول الثاني:المنع،وما جاء منه محمول على الضرورة،ونسب هذا القول للجمهور(١)، وممن قال به ابن عصفور(٢)،وأبو حيان. (٣)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديثين مستدلاً بهما على صحة مجيء الشرط مضارعًا،والجواب ماضيًا،ولكنه نقل هذا عن شيخه ابن مالك،وما ذهب إليه هو وشيخه هو الصحيح؛لكثرة ما سُمِع منه،وإن كان قليلاً نسبة إلى غيره من باقي الصور.

(١)ينظر:همع الهوامع٤/٣٢٢.
(٢)ينظر:شرح الجمل١/٦١٤.
(٣)ينظر:الارتشاف٤/١٨٧٤.

حذف الشرط والجزاء والاكتفاء بـ(إنْ)

حديث:"اركبها،قال:إنها بَدَنة،قال:اركبها وإن".[١]

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على جواز حذف الشرط والجزاء معًا، والاكتفاء بـ(إن)،فقال:"ويجوز حذف الشرط والجزاء معًا،ويكتفى بـ(إن)كقوله ﷺ للذي رآه يسوق البدنة:"اركبها،قال:إنها بدنة،قال:اركبها وإن"،رواه مسلم[٢]،التقدير:وإن كانت بدنة فاركبها...".[٣]

في حذف الشرط والجزاء مع إبقاء(إن)خلاف بين النحاة على قولين:

القول الأول:القول بالجواز،وممن قال بذلك ابن الناظم،والمالقي، وأبوحيان[٤].

القول الثاني:تخصيص الجواز بالضرورة،وممن قال بذلك ابن عصفور[٥]،والرضي إذ يقول:"اعلم أن أُمَّ الكلمات الشرطية(إن)ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة".[٦]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح ممن يقول بجواز حذف الشرط والجزاء مع إبقاء (إن) في الاختيار ، مستدلاً بقول أفصح الفصحاء ، وهو القول الراجح ؛ لورود السماع به ؛ ولأن (إن) أم الحروف الجوازم ، وأمهات الأبواب يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها،ولتصرفها جاز أن تؤدي مؤدى الفعلين.[٧]

---

(١)الحديث في مسند أحمد١٩/٩٦،والسنن الكبرى للنسائي-ركوب البدنة لم أجهده المشي-٤/٧٢،والمصنف في الأحاديث والآثار لابن شيبة-باب مسألة في ركوب الهدي-٧/٣٠٦،وفي هذه المواضع:"اركبها وإن كانت بدنة"،وعليها لاشاهد في الحديث.
(٢)لم أقف عليه في صحيح مسلم.
(٣)الفاخر٢/٥٩٠.
(٤)ينظر:شرح الألفية٥٠٢،ورصف المباني١٨٨،والارتشاف٤/١٨٨٤.
(٥)ينظر:شرح الجمل٢/٢٠٠.
(٦)شرح الكافية٤/٨٦.
(٧)ينظر:الارتشاف٤/١٨٨٤،والمساعد٣/١٧١.

جزم جواب النهي

حديث:"لا تُشْرف يصبْك سهمٌ".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث عند معرض حديثه عن رأي الكسائي المجوز جزم جواب النهي مطلقًا،وأن هذا الحديث مما يقوي رأيه،فقال:"...وأجاز الكسائي(٢) جزم جواب النهي مطلقًا،واكتفى بتقدير(إن)داخلة على الفعل دون (لا) ويعضد ما ذهب إليه قول أبي طلحة –ﷺ–للنبيﷺ:"لا تُشْرف يصبك سهم"...".(٣)

لا يجزم جواب النهي إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول(إن)على(لا)،نحو:لا تفعلْ الشرَّ يكنْ خيرًا لك،فالجواب ههنا مجزوم؛لأن المعنى يصح بتقدير دخول(إن)على(لا) والتقدير:إن لا تفعل الشر يكن خيرًا لك. (٤)

وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا،واكتفى بتقدير(إن)داخلة على الفعل دون(لا).

ونص ابن الناظم على رأي الكسائي وحجته،وأولَّ حجته فقال:"وأجاز الكسائي:جزم جواب النهي مطلقًا،وما يحتج به من قولهﷺ:"لا تشرف يصبك سهم"...مخرج على الإبدال من فعل النهي لا الجواب".(٥)

ووصف الرضي قول الكسائي بأنه ليس ببعيد،لو ساعده نقل. (٦)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح البعلي هنا لم يخرج عما أورده ابن مالك،وابنه من النص على رأي الكسائي،وبدا تأثره واضحًا بابن الناظم في تأوله الحديث الذي احتج به الكسائي في إجازته.

---

(١)الحديث في صحيح مسلم–باب غزوة النساء مع الرجال–١٤٤٣/٣،ومسند أبي يعلي الموصلي٢٤/٧.

(٢)ينظر:رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية لابن مالك١٣٠/٢،وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٧.

(٣)الفاخر٥٩٢/٢.

(٤)ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٧،وشرح ابن عقيل١٨/٤،١٩.

(٥)شرح الألفية ص٤٨٧.

(٦)ينظر:شرح الكافية١٢١/٤.

القسم

إضافة(أيمن)لغير لفظ الجلالة

حديث:"وأيم الذي نفس محمدٍ بيده لو قال:إن شاء الله لجاهدوا في سبيل فرسانًا أجمعون". (١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على أن(أيمن)قد تضاف لغير لفظ الجلالة،فقال:"وفي جميع لغاتها(٢) لا تضاف إلا إلى الله تعالى إلا ما ندر من قولهﷺ:" وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال:إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون"...". (٣)

الأصل في استعمال(أيمن)في القسم أن تكون مضافة إلى الله تعالى،وقد تضاف إلى الكعبة،نحو:وأيمنُ الكعبة لأقومنَّ،وقد تضاف إلى الكاف،ومن ذلك قولهم:لَيُمْنُك لئن ابتليت لقد عافيت،ولئن أخذت لقد أبقيت(٤)،وقد تضاف إلى الذي(٥).

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هذا الحديث مستدلاً به على إضافة(أيمن)لغير الله تعالى،وأن ذلك من قبيل النادر،وابن أبي الفتح هنا لم يخرج عما قاله شيخه ابن مالك وقرره،وكذلك لم يخرج عن استدلاله بهذا الحديث،وهذا يثبت تأثر ابن أبي الفتح بشيخه في الاستدلال بالحديث.

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب كيف كانت يمين النبي-٨/١٣٠،وصحيح مسلم-باب الاستثناء٣/١٢٧٦،ومعرفة السنن والآثار-باب الحلف بصفات الله عز وجل-١٤/١٦٧.

(٢)ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية١/٣٩٥، أن لـ(أيمن)اثنتي عشرة لغة،وذكر المرادي في الجنى الداني ص ٥٤١،أن لها عشرين لغة.

(٣)الفاخر٢/٦٣٤.

(٤)ينظر في هذا القول:النهاية لابن الأثير١/٨٦.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/٣٩٥ ، والارتشاف ٣/١٧٧١ ، والجنى الداني ص٥٤١ ، والمساعد٢/٣١٠

حروف الجر
استعمال(على)اسمًا

حديث:"يسلم على أخيه من على يمينه وشماله".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على استعمال (على) اسمًا، فقال:"وقد تستعمل اسمًا مبنيًا،وقد جاء ذلك نثرًا،ونظمًا،فمن النثر قولهﷺ:"يسلم على أخيه من على يمينه وشماله"...".(٢)

على:من الألفاظ المشتركة بين الاسم والفعل والحرف،بمعنى:اتفاق الاسم، والفعل، والحرف في لفظة،فإذا كانت حرفًا دلت على معنى الاستعلاء، نحو:زيد على الفرس، وأما إذا كانت اسمًا فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة،ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجهات،نحو قول بعض العرب:نهضت من عليه،أي:من فوقه، وأما إذا كانت فعلاً فهي تدل على حدث وزمان معين وتصرف،نحو:علا فلان يا زيد. (٣)

وفي استعمال(على)اسمًا قال سيبويه:"وهو اسم ولا يكون إلا ظرفًا،ويدل على أنه اسم قول بعض العرب:نهض من عليه".(٤)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هذا الحديث مستدلاً به على استعمال(على)اسمًا، ومما يحسب لابن أبي الفتح أنه استدل بالحديث على استعمال(على)اسمًا،خلافًا لغيره من النحاة، فالرجل كما ذكرت سابقًا على علم ودراية بعلم الحديث.

---

(١) الحديث في صحيح مسلم-باب الأمر بالسكون في الصلاة—١/٣٢٢،ومعرفة السنن والآثار-باب السلام في الصلاة-٣/٩٥،والسنن الكبرى للبيهقي-باب الاختيار أن يسلم تسليمتين-٢/٢٥٣.

(٢) الفاخر٢/٦٤٦.

(٣) ينظر:المقتضب٣/٥٣،وحروف المعاني للزجاجي ص٢٣،وشرح المفصل لابن يعيش٨/٣٧-٣٩، ورصف المباني ص٣٧١.

(٤) الكتاب٤/٢٣١.

الحروف غير العاملة

حذف الفاء من جواب(أمَّا)

حديث:"أما بعدُ ما بالُ رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على جواز حذف الفاء من جواب(أمَّا) في النثر،فقال:"...وقد سمع في غير الضرورة حذفها،فمنه قولهﷺ:"أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله"...".(٢)

أمَّا:حرف مضمن معنى الشرط ، ومعناه : مهما يكن من شىء ، نحو : أما زيد فمنطلق ، والتقدير : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، حذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت (أما) مقامهما ، فصار الكلام :أما زيد فمنطلق،ثم أخرت الفاء،وهذه الفاء لا تحذف إلا مع قول أغنت عنه حكايته،كقوله تعالى:{ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}(٣)،والتقدير: فيقال لهم:أكفرتم،فحذفت الفاء مع القول استغناء بالمقول. (٤)

وللنحاة في حذف الفاء في غير هذا الموضع قولان:

أحدهما:الجواز في النثر مع القول بقلته،وقال به:ابن مالك،وابن الناظم،والبعلي، والمرادي،وابن هشام. (٥)

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب إذا اشترط شروطًا ليست في كتاب الله٣/٧٣،والموطأ لابن مالك-كتاب العتق والولاء-باب مصير الولاء لمن أعتق-٢/٧٨٠،وصحيح ابن حبان-باب ذكر بيان الولاء لمن أعتق-١٠/١٦٧.

(٢) الفاخر٢/٦٧٤.

(٣) من الآية١٠٦ من سورة آل عمران.

(٤) ينظر:الكتاب٢/٣١٢،والمقتضب٢/٣٥٤،والأزهية ص١٥٣،وشرح المفصل لابن يعيش٩/١١.

(٥) ينظر : شواهد التوضيح ص١٣٦ ، ، وشرح الألفية ص ٥٠٩ ، والفاخر ٢/٦٧٤ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٣٠٦ ، وأوضح المسالك٤/٢٣٥.

الثاني:اختصاص حذف الفاء من جواب أما مع غير القول بالضـــرورة،وقال به ابن الشجري،وابن يعيش،والرضي،وأبوحيان. [١]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هذا الحديث مستدلاً به على جواز حذف الفاء من جواب (أما)في النثر،وهو في ذلك موافق لشيخه ابن مالـــك فـــي رأيـــه واستدلاله،وما ذهب إليه ابن أبي الفتح وشيخه هو الصحيح؛لورود ذلك في كـــلام أفصح الفصحاء.

(١)ينظر:الأمالي٣/١٣٢،وشرح المفصل٩/١٢،وشرح الكافية٤/٤٧٠،والارتشاف٤/١٨٩٦.

الصفة المشبهة

إضافة صفة مجردة من(أل)إلى مضاف لضمير

حديث:"أعورُ عينه اليمنى".[١]

حديث:"شثنُ أصابعه".[٢]

حديث:"وصفرُ ردائِها" وفي رواية:"وصفرُ وشاحِها".[٣]

أورد محمد بن أبي الفتح هذه الأحاديث في معرض حديثه عن حكم إضافة الصفة المشبهة إلى المضاف لضميره،وأوضح مذاهب العلماء في ذلك،وذكر أن ذلك جائز عند الكوفيين،وأن شيخه ابن مالك قد صحح مذهب الكوفيين، فقال: "...وصححه شيخنا ابن مالك-رحمه الله-لوروده نثرًا ونظمًا،أما النثر فقوله ﷺ في صفة الدجال:"أعورُ عينِه اليمنى"وفي صفة النبي ﷺ:"شثنُ أصابعِه"وفي حديث أم زرع في وصف بنت زرع:" وصفرُ ردائها"وفي رواية:"وصفر وشاحها"...".[٤]

في إضافة الصفة المشبهة المجردة من(أل)إلى مضاف لضمير،نحو:حسن وجهه خلافٌ بين النحويين على ثلاثة أقوال:

القول الأول:منع ذلك في الاختيار،وخصه بالشعر،وبه قال سيبويه؛حيث يقول:" وقد جاء في الشعر:حسنةُ وجهِها،شبهوه بحسنة الوجه...".[٥].

القول الثاني:منع ذلك في النثر،والشعر،ونسب للمبرد.[٦]

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب"واذكر في الكتاب مريم"١٦٧/٤،وسنن الترمذي-باب ما جاء في صفة الدجال-٥١٤/٤.

(٢)الحديث في صحيح البخاري-باب الجَعْد-١٦٢/٧،وفيه:"شثن القدمين والكفين"ولا شاهد فيها،وكذلك في مسند أحمد٢٨٦/١٩،ومختصر صحيح البخاري للألباني٥١/٤.

(٣)الحديث في صحيح مسلم-باب ذكر حديث أم زرع-١٩٠٢/٤،والسنن الكبرى للنسائي-باب شكر المرأة لزوجها-٢٤٦/٨.

(٤)الفاخر٧١٠/٢،٧١١.

(٥)الكتاب١٩٩/١.

(٦)ينظر:شرح الكافية الشافية٤٧٧/١،وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢،والفاخر٧١٠/٢.

القول الثالث: جواز ذلك في النثر،والنظم،وهو قول الكوفيين،وصححه ابن مالك،وابنه مع القول بجوازه على ضعف. [١]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هذه الأحاديث مستدلاً بها على صحة مذهب الكوفيين،وهو في هذا متأثر بشيخه ابن مالك،ولم يخرج عن الأحاديث التي أوردها ابن مالك في هذا الشأن،ولكنه لم ينص كما نص شيخه على جواز ذلك بضعف.

وأقول:يجب قصر هذا على السماع.

(١)ينظر:شرح الكافية الشافية١/٤٧٧،وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢.

الضمائر

اتصال الضمير وانفصاله

حديث:"إن يكنه فلن تسلط عليه،وإن لا تكنه فلا حاجة لك في قتله".[١]

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث مستدلاً به على رجحان اتصال الضمير الواقع خبرًا لـ (كان) ، فقال : " ... واختار أكثر النحويين انفصال خبر (كان) عن اسمها، نحو : كنت إياه ؛ لأنه خبر (كان) ، والخبر لا حظَّ له في الاتصال ، والصحيح رجحان الاتصال للسماع والقياس ، أما السماع فمنه نثر،ونظم،أما النثر فقولهﷺ لعمر في(ابن صياد)حين أراد قتله يظنه الدجال:"إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لا يكنه فلا حاجة لك في قتله"..."[٢].

يجوز اتصال الضمير وانفصاله في مواضع منها:إذا وقع خبرًا لـ(كان)،نحو:كنته، وكنت إياه.

وفي المختار من هذين الوجهين خلاف بين النحويين على قولين هما:

القول الأول: ترجيح الانفصال،وبه قال سيبويه،والمبرد،وابن السراج،والصيمري، والزمخشري،وابن عصفور.[٣]

القول الثاني: الاتصال،وممن قال به الرماني[٤]،وابن مالك،وابن الناظم،والبعلي،وابن هشام[٥].

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه-٢/٩٣،وصحيح مسلم-باب ذكر ابن صياد-٤/٢٢٤٤،ومسند الشاميين للطبراني٣/٤٣.

(٢)الفاخر٢/٨٧٦.

(٣) ينظر : الكتاب١/٣٨١ ، والمقتضب٣/٩٨ ، والأصول٢/١١٨ ، والتذكرة ١/٥٠٥ ، والمفصل ص١٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٨.

(٤) تنظر نسبة الرأي للرماني في : توضيح المقاصد ١/٣٧٢ ، وأوضح المسالك ١/١٠٢ ، والمساعد١/١٠٨ .

(٥)ينظر:شرح الكافية الشافية١/٩٣،وشرح الألفية ص٣٩،والفاخر٢/٨٧٦،وأوضح المسالك١/١٠٢.

والقول بالاتصال هو الراجح كما ذكر ابن أبي الفتح ؛ لكثرة وروده نثـــرًا ، ونظمًا ، بخلاف الانفصال ؛ لمشابهة (كنته) لـــ (ضربته) في أن الضمير منصوب بفعل لا يحجزه إلا ما هو كجزء منه ، وهو الفاعل ، فوجب للضمير في(كنتـــه)ما وجب للمفعول في(ضربته)ولما لم يتساويا في الوجوب،فلا أقـــل مـــن أن يكـــون الاتصال راجحًا،وقد حكى سيبويه عن العرب الموثوق بهم:عليه رجلٌ ليسني[١].

(١)ينظر :شرح التسهيل١/١٥٤.

المبحث الخامس:ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب الفاخر تأكيدًا الأسماء الستة
لزوم الأسماء الستة الألف

حديث:"أنت أبا جهلٍ".[١]

أورد محمد بن الفتح هذا الحديث تأكيدًا على أن من اللغات الجائزة في إعراب:أب، وأخ، وحم،لزوم الألف،فقال:"...وقد تلزم الثلاثةَ (الأب، والأخ، والحمَ)الألفُ،فيقال:هذا أباك،وأخاك،وحماك،ورأيت أباك،وأخاك،وحماك،ومررت بأباك، وأخاك، وحماك،وفي المثل: مكرهٌ أخاك لابطل[٢]،ويروى بالواو،وجاء في صحيح البخاري أن عبد الله بن مسعود قال لأبي جهل،وهو مُثْخَنٌ بالجراح:"أنت أبا جهل"...".[٣]

إذا تحققت شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف جاز في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات هي:

١-لغة الإتمام،وهي الإعراب بالحروف،وهي أكثر اللغات استعمالاً،وبها جاء القرآن الكريم.

٢- لغة القصر : وهي لزوم الأسماء الستة الألف في كل حال ، فتعرب بالحركات المقدرة على الألف ، نحو : هذا أباه ، وأخاه ، وحماه ، ورأيت أباه ، وأخاه ، وحماه ، ومررت بأباه ، وأخاه ، وحماه.

٣- لغة النقص ، أي حذف الحرف الأخير من الكلمات الثلاثة ، وإعرابها بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أبُه ، وأخُه ، وحمُه ، ورأيت أبَه ، وأخَه ، وحمَه،

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب قتل أبي جهل-٧٤/٥،وصحيح مسلم-باب قتل أبي جهل-١٤٣٤/٣،ومسند أحمد٣١٦/١٩،ومختصر صحيح الإمام البخاري-باب قتل أبي جهل-١١/٣.

(٢) رواية كتب الأمثال:"أخوك"كما ذكر البعلي،ولا شاهد فيه،ينظر:جمهرة الأمثال٢٤٢/٢،ومجمع الأمثال٣١٨/٢،والمستقصي٣٤٧/٢،بينما روته كتب النحويين"أخاك".

(٣) الفاخر ٧٣/١.

ومررت بأبِه ، وأخِه ، وحمِه ، ولغة النقص نادرة في هذه الأسماء الثلاثة ، فصيحة في(الهن). [١]

وأقول : إن محمد بن أبي الفتح هنا جاء بالحديث تأكيدًا على أن (أب، وأخ، وحم) قد تلزمها الألف ، وقدم عليه المثل ، ومما يحسب له أنه أشار إلى أن المثل يروى بالواو ، ويقصد بذلك أن المثل يجري والقياس في إعراب هذه الثلاثة بالحروف ، وإشارته إلى رواية المثل أمر لم أقف عليه في كتب النحاة المتأخرين ، ويفهم منه أيضًا أن قول ابن مسعود لأبي جهل:"أنت أبا جهل"يجوز فيه أكثر من وجه منها:الحمل على لغة من يثبت الألف في هذه الأسماء الثلاثة في كل حال،ومما يؤكد ذلك أن قول ابن مسعود ذكر له أكثر من وجه،منها:الوجه السابق.

٢-النصب بإضمار أعني،وهذا الوجه بعيد؛لأنه ليس في الكلام ما يصلح أن يكون منعوتًا إلا الضمير،والضمير لاينعت،ولا ينعت به.

٣-أن(أنت)مبتدأ،والخبر محذوف،و(أبا جهل)منادى محذوف الأداة على تقدير:أنت المقتول يا أبا جهل،تقريعًا له وتَشَفِّيًا منه. [٢]

(١)ينظر:شرح الكافية الشافية١/٦٩،وشرح الألفية لابن الناظم١/٢٠،وتوضيح المقاصد١/٣١٨، وأوضح المسالك١/٤٤-٤٨،وشرح ابن عقيل١/٥٠-٥٢.
(٢)ينظر:فتح الباري ٧/٣٤٤.

إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر
إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم

حديث:"مُرُوا أبا بكر فليصلي بالناس".[١]

حديث:"من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا".[٢]

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين تأكيدًا على أن حرف العلة يثبت مع الجازم، واستشهد لهذا الحكم بقراءة،ثم أكد ذلك بالحديثين،فقال:"...وقد جاء حرف العلة ثابتًا مع الجازم نثرًا،ونظمًا،فمن النثر قراءة قنبل [٣]:{ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ}[٤] وقول النبي ﷺ :"مروا أبا بكر فليصلي بالناس"وقوله ﷺ:"من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا"..."[٥]

القياس عند النحاة أن الفعل المجزوم يحذف منه حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، نحو: لم يبكِ زيدٌ ، وقد ورد عن بعض العرب إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم[٦].

وقد تأول الشاطبي كل ما ورد من شواهد إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم ،ثم قال:"فإذا ثبت هذا في تلك الشواهد لم يكن فيها دليل على ثبوت الجزم بتقدير حذف الحركة سماعًا،فأحرى ألا يثبت بها كون ذلك حكمًا"[٧].

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح هنا أورد هذين الحديثين تأكيدًا لإثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم،بعد أن استشهد لهذا الحكم بقراءة قنبل عن ابن

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب الرجل يأتم بالإمام-١٤٤/١،وشرح السنة للبغوي-باب إذا صلى الإمام قاعدًا-٤٢٣/٣،والإبانة الكبرى لابن بطة-باب صلاة أبي بكر بالناس في حياة رسول الله-٧٧٤/٩.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث-١٧٠/١،وصحيح مسلم-باب نهي من أكل ثومًا أو بصلاً أو كرائًا-٣٩٥/١.

(٣) القراءة في:السبعة لابن مجاهد٣٥١،و البحر٣٤٢/٥،والنشر١٨٧/٢.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة يوسف.

(٥) الفاخر١٠٣/١.

(٦) ينظر:المقاصد الشافية٢٣٥/١.

(٧) ينظر:السابق٢٣٨/١-٢٤٠.

كثير بإثبات حرف العلة،ولكنه بعد أن أورد الشواهد النثرية والشعرية لهذه اللغة التي تثبت حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم،تأول تلك الشواهد بوجهين:

أحدهما:أن المعتل عومل معاملة الصحيح،فجزمُه بحذف الضمة المقدرة في حالة الرفع،ويبقي حرف العلة بحاله؛لأنه حرف إعراب.

والثاني:أن يكون حذفَ حروف العلة الثلاثة،ثم أشبع الحركات،فصارت حرفًا[١].

وأخالفه في ذلك؛لأن الأولى إثبات تلك اللغة،وإن كانت قليلة؛لورود تلك اللغة في القراءات القرآنية،والحديث النبوي،ولا يجوز إنكارها،والذي يدل على كونها لغة ما قاله أبو حيان في قراءة قنبل عن ابن كثير:"...الأحسن من هذه الأقوال أن تخرج قراءة ابن كثير"من يتقي"على لغة وإن كانت قليلة".[٢]

(١)ينظر:الفاخر ١/٢٠٥.
(٢)البحر المحيط٥/٣٤٣.

باب المبتدأ والخبر
حذف الرابط بين المبتدأ والخبر

حديث:"زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ،والريحُ ريحُ زَرْنَبٍ".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح البعلى هذا الحديث تأكيدًا على أن الرابط بين المبتدأ والخبر يحذف جوازًا،فقال:"...وهذا كما يمثل النحويون:السمنُ منوانٌ بدرهم،والبُرُّ الكرُّ بستين، ومن ذلك قول إحدى النسوة في حديث أم زرع الصحيح:"زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب"أي:المس منه،والريح منه...". (٢)

الجملة الواقعة خبرًا إما أن تكون متحدة بالمبتدأ معنىً،فلا تحتاج إلى رابط،وذلك إذا ما كان خبرًا عن مفرد يدل على جملة كحديث،وكلام،ومنه ضمير الشأن والقصة، والمضاف إلى حديث أو قول،نحو:كلامي لا إله إلا الله،وهو زيد قائم،فإن لم يكن كذلك فلا بد من رابط،والرابط ضمير المبتدأ،نحو:زيد ضربته،أو اسم إشارة،أو تكرار المبتدأ بلفظه،أو عموم. (٣)

وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل،نحو:البُرُّ القفيزُ بدرهمين. (٤)

واشترط بعض النحاة لحذفه أن يكون أصله النصب،أو مجرورًا بحرف،نحو:السمنُ منوان بدرهم،أي:منه. (٥)

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب حسن المعاشرة مع الأهل-٧/٢٧،والسنن الكبرى للنسائي-باب شكر المرأة لزوجها-٨/٢٤٦،ومسند أبي يعلي الموصلي٨/١٥٤،ومس أرنب أي:المس الناعم،وريح زرنب أي الرائحة الطيبة.

(٢)الفاخر ١/١٥٧.

(٣)ينظر:الارتشاف١١١٥،١١١٦،وأوضح المسالك١/١٩٧،وشرح ابن عقيل١/٢٠٣،وشرح الأشموني١/٩١،٩٢.

(٤)ينظر:شرح الكافية الشافية١/١٤٧.

(٥)ينظر:الارتشاف٢/١١٢٠.

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح هنا أورد الحديث تأكيدًا على جـواز حـذف الرابط بين المبتدأ والخبر ،ومما يحسب له استدلاله بالحديث في هذا الأمر،فكـل من تحدث عن حذف الرابط من النحاة المتأخرين لم يستدل بهذا الحديث،وهذا إنما يدل على أن الحديث عنده هو الأصل الثاني من أصول الاحتجاج.

تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا

حديث:"من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا على أن المبتدأ يجب تأخيره إذا كان معه ضمير عائد على الخبر،فقال:"...الرابع:أن يكون المبتدأ ملتبسًا بضمير ما التبس به الخبر ، كقوله تعالى : { أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}(٢) ، فـ (أقفالها) مبتدأ واجب التأخير ، وكذا قوله ﷺ : " من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه"...فـ(تركه) مبتدأ واجب التأخير،وخبره(من حسن إسلام المرء)..."(٣)

يجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول:أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر،والخبر ظرف أو جار ومجرور،نحو:عندك رجل،وفي الدار امرأة.

الثاني:أن يكون الخبر له صدر الكلام،نحو:أين زيد؟

الثالث:أن يكون المبتدأ محصورًا،نحو:إنما في الدار زيد،وما في الدار إلا زيدٌ.

الرابع:أن يكون دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير،وذلك كالجمل التعجبية، والاستفهامية المقصود بها التسوية،نحو:لله درك،وقوله تعالى:{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ}.(٤)

الخامس:أن يكون المبتدأ أن المفتوحة وصلتها،كقوله تعالى:{ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ}(٥).

---

(١) الحديث في صحيح مسلم–باب أخذ الحلال وترك الشبهات–١٢١٩/٣،وسنن الترمذي٥٥٨/٤، والأمثال في الحديث النبوي لأبي الشيخ الأصبهاني٩٠/١.
(٢)من الآية٢٤من سورة محمد.
(٣)الفاخر١٨٥/١.
(٤)من الآية٦من سورة البقرة،و١٠من سورة يس.
(٥)من الآية٤١من سورة يس.

السادس:أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر،نحو:في الدار صاحبها،فصاحبها:مبتدأ،والضمير المتصل به راجع إلى الدار،وهو جزء من الخبر،فلا يجوز تأخير الخبر،نحو:صاحبها في الدار؛لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة(١)

وهذا الموضع هو محل الحديث،وفي هذ الموضع يقول ابن مالك:"إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر،وجب تقديم الخبر،نحو:عند هند بعلهُا،وفي النفوس مُسْتَسِرًا فضلها...ومنه قول النبيﷺ:"من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه"...". (٢)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح هنا جاء بهذا الحديث تأكيدًا لهذا الحكم النحوي،وجعله بعد الشاهد القرآني،فالحديث عنده في المرتبة الثانية في الاحتجاج بعد القرآن.

(١)ينظر:شرح الكافية الشافية١/١٥٩،وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٤،والفاخر١/١٨٤-١٨٦،وأوضح المسالك١/٢١٥،وشرح ابن عقيل١/٢٤٠-٢٤٣.
(٢)شرح الكافية الشافية١/١٥٩.

باب الحال

مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ ومن غير مسوغ

حديث:"ثم جاء بطستٍ من ذهبٍ مملوءًا حكمة وإيمانًا".(١)

حديث:"صلى رسول الله ﷺجالسًا،وصلى وراءه قومٍ قيامًا".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح الحديث الأول في معرض حديثه عن مجيء ذي الحال نكرة بمسوغ،وهو كونها موصوفة،وأما الحديث الثاني فأورده للتأكيد على أن ذا الحال يأتي نكرة بغير مسوغ،فقال في الموضع الأول:"...والأصل فيه أن يكون معرفة؛لأنه شبيه بالمبتدأ،والمبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ،وذلك أشياء:أحدها:أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى:{وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ }(٣)بالنصب في قراءة بعض القراء(٤)،وقوله في حديث شق صدره ﷺ:" ثم جاء بطستٍ من ذهبٍ مملوءًا حكمة وإيمانًا"...".(٥)

وقال في الموضع الثاني:"وقد يجيء منصوبًا عن النكرة المحضة من غير أن يكون معها من هذه المسوغات شيء،كقوله تعالى : { أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا }(٦) فالقرية نكرة محضة ، والواو واو الحال ، والجملة حال من القرية ، وقول عائشة رضي الله عنها : صلى رسول الله ﷺ جالسًا ، وصلى وراءه قومٌ قيامًا " .(٧)

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء-١/٨٧،وصحيح مسلم-باب الإسراء برسول الله-١/١٤٨.

(٢)الحديث في صحيح البخاري-باب إنما جعل الإمام ليؤتم به-١/١٣٩،وموطأ مالك-باب صلاة الإمام وهو جالس-١/١٣٥.

(٣)من الآية٨٩ من سورة البقرة.

(٤)القراءة لابن مسعود،وابن أبي عبلة،ينظر:مختصر ابن خالويه ص٩،والبحر ١/٣٠٣.

(٥)الفاخر ١/٣٨٦.

(٦)من الآية٢٥٩من سورة البقرة.

(٧) الفاخر ١/٣٨٩.

للحال شبه بالخبر،ولصاحبها شبه بالمبتدأ،فمن ثَمَّ لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ، كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ.

ومن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف،نحو:جاءني رجل من قومك شاكيًا.

أو بإضافة،كقوله تعالى:{ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا}(١).

وتقديم الحال عليه،نحو:جاءني راكبًا رجل.

واعتماد صاحب الحال على نفي،أو نهي،فمثال النفي قوله تعالى:{ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ}(٢)،ومثال النهي: لا تعتب على صديق غائبًا(٣).

وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات،نحو:فيها رجل قائمًا.

قال سيبويه : "...وزعم الخليل أن هذا جائز،ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً، ولم يجعله وصفًا،ومثل ذلك:مررت برجل قائمًا،إذا جعلت الممرور به في حال قيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائم، وهو قول الخليل رحمه الله، ومثل ذلك : عليه مائةٌ بيضًا".(٤)

وذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس(٥).

وأقول : إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديثين هنا لتأكيد حكمين : أحدهما : مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ ، وهو كونه مخصص بوصف كما جاء في القراءة ، والحديث في الموضع الأول.

---

(١) الآيتان٤،٥من سورة الدخان.
(٢) الآية٤ من سورة الحجر.
(٣) ينظر:شرح الكافية الشافية١/٣٣٢،والارتشاف٣/١٥٧٧،والمساعد٢/١٧،وشفاء العليل٢/٥٢٥.
(٤) الكتاب٢/١١٢.
(٥)ينظر:الارتشاف٣/١٥٧٧.

الثاني:مجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ كما في الآية ،والحديث في الموضع الثاني.

وهنا يتأكد لك أيها القاريء الكريم أن محمد بن أبي الفتح يجعل الحديث في المرتبة الثانية من الاحتجاج بعد القرآن الكريم.

باب الأحرف المشبهة بالفعل
حذف اللام الفارقة عند أمن اللبس

حديث:"إنْ كانَ رسولُ الله يحبُّ التيمُنَ في طُهورِه". (١)

حديث:"لقد كان خليقًا للإمارةِ وإنْ كان من أحبِّ النَّاس إليَّ". (٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين تأكيدًا على حذف اللام الفارقة إذا علم المقصود من الكلام وانتفى اللبس،فقال:"...وإذا لم تعمل احتمل أن تكون نافية،واحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة،فإن كان ثَمَّ قرينةٌ دالةٌ على الإثبات لم تجب اللام،نحو:إن كادت نفسُ الخائف تزهق،وإن وجدت الله قادرًا،ومنه قول عائشة رضي الله عنها:"إن كان رسول الله يحب التيمن في طهوره"...وفي صحيح البخاري:قال رسول اللهﷺفي حق أسامة:"لقد كان خليقًا للإمارة وإن كان من أحبِّ الناس إليَّ"...". (٣)

إذا خففت(إن)وأُهملت لزم في خبرها اللام للفرق بينها وبين (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة،ولام التأكيد(٤).

ففي نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، تكون (إن) المخففة من الثقيلة ، ونحو : إن زيدٌ قائم ، تكون النافية ، فلا فرق بينهما إلا باللام،فمتى ذكرت فهي المخففة ، ومتى حذفت فهي النافية.

أما إذا أُعملت فظهور الإعراب كافٍ في الدلالة على أنها المخففة،ومبعد للبس بينها، وبين(إنْ)النافية،وإن دخلت اللام فلمعنى التوكيد لا لرفع اللبس(٥).

---

(١) الحديث صحيح البخاري-باب يبدأ بالفعل اليمنى-١٥٤/٧،وسنن الترمذي-باب ما يستحب من التيمن في الطهور-٥٠٦/٢،والمسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم٣٢٣/١.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب غزوة زيد بن حارثة-١٤١/٥،وسنن الترمذي-باب مناقب زيد بن حارثة-٦٧٦/٥،والسنن الكبرى للنسائي-باب زيد بن حارثة-٣٢٢/٧.

(٣) الفاخر٤٣٧/٢.

(٤) ينظر:الجنى الداني ص١٣٣،والأزهية ص٣٤.

(٥) ينظر:المقتضب٣٦٣/٢،والأصول٢٣٧/١،وشرح الكافية الشافية٢٢٥/١.

ويصح الاستغناء عن اللام في حالين:

أحدهما:إذا علم المقصود من الكلام،وانتفى اللبس،بأن كان الكلام لا يحتمل غير الإثبات،ولا يصح النفي معه.

الثاني:إن وقع ما بعد(إن)منفيًا يلزم ترك اللام،نحو:إن زيد لن يقوم،أو:ما يقوم؛لعدم اللبس(١).

قال ابن مالك:"...فإن كان المحل غير صالح للنفي لم تجب اللام،نحو:إن كادت نفس الخائف تزهق،وإن كان الكريمُ يرتاحُ للعَطَاء،وإن وجدت الله لطيفًا بعباده...". (٢)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديثين تأكيدًا على أن اللام الفارقة لا تلزم إن انتفى اللبس بأن وجدت قرينة دالة على الإثبات،ويبدو أثر ابن مالك جليًا في تلميذه فما نص عليه ابن أبي الفتح هو ما ذكره ابن مالك في كتابيه(شرح الكافية الشافية)، و(شواهد التوضيح)،وزاد ابن مالك أن إسقاط اللام الفارقة لأمن اللبس من المواضع التى خفيت على أكثر النحويين،فقال:"وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي،وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ليجري الباب على سنن واحد،وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع،فبينت إغفالهم،وأثبت الاحتجاج لهم لا عليهم".(٣)

(١) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤،وشواهد التوضيح ٥٠،٥١.
(٢) شرح الكافية الشافية١/٢٢٦.
(٣) شواهد التوضيح ص٥٢.

لا النافية للجنس
تعين ذكر خبر(لا).

حديث:"لا أحدَ أغيرُ من الله".(١)

حديث:"لا إله غيرُك".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين تأكيدًا على تعين ذكر خبر(لا)إن كان مجهولاً عند حذفه،فقال:"فإن كان الخبر مجهولاً عند حذفه وجب ذكره عند جميع العرب،كقوله تعالى:{ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ }(٣) وقولهﷺ:"لا أحد أغير من الله"و:"لا إله غيرك"...".(٤)

خبر(لا)النافية للجنس يحذف إن دل عليه دليل،نحو قولك:لا رجلَ،لمن سأل:هل من رجل؟ونحو:لا بأس،ولا مالَ،ولا أهلَ،أي:عليك،ولك.

وحذف الخبر إذا دل عليه دليل كثير عند الحجازيين،وملتزم عند التميميين،أما إذا لم يدل دليل لفظي،أو معنوي على الحذف فيمتنع.(٥)

قال ابن مالك : " فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب ... ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به ، قوله تعالى : { لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}(٦)... وقول النبي عليه السلام:"لا أحدَ أغيرُ من الله"و"لا إلهَ غيرُك"...".(٧)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديثين هنا بعد أن استشهد بالقرآن الكريم، والحديثان هنا من باب التأكيد والاستئناس.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب قوله:"و لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن"٦/٥٧، وصحيح مسلم-باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش-٤/٢١١٤.

(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب الدعاء إذا انتبه بالليل-٨/٧٠،ومسند أحمد بن حنبل٥/٣٦٥.

(٣) من الآية ٢من سورة البقرة.

(٤) الفاخر٢/٤٧٥.

(٥) ينظر:أوضح المسالك٢/٢٩،وشرح ابن عقيل١/٤١٣.

(٦) من الآية ١٠٩من سورة المائدة.

(٧) شرح الكافية الشافية١/٢٣٧،٢٣٨.

جوازم المضارع
دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم

حديث:"قوموا فلأصَلِّ لكم".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا على أن لام الأمر قد تدخل على مضارع مسند إلى ضمير المتكلم،فقال:"وقد تدخل على مضارع مسند إلى ضمير المتكلم،كقوله تعالى:{ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ}(٢)،وقولهﷺ:"قوموا فلأصلِّ لكم"...". (٣)

فعل الأمر لا يخلو أن يكون لمخاطب،أو غائب،أو متكلم،فإن كان لغائب كان باللام، ولا يجوز أن يكون بغير اللام؛لأنه إذا كان بغير اللام لالتبس بأمر المخاطب،وإن كان الأمر للمخاطب فلا يخلو أن يكون مبنيًا للمفعول،أو للفاعل،فإن كان مبنيًا للمفعول فلا بد من اللام،ولا يجوز حذفها؛لتوالي الحذف،فقد حُذِف الفاعل،وأقيم المفعول مقامه، فكره توالي الحذف،وإن كان مبنيًا للفاعل،فالأكثر أن يكون بصيغة(افعل). (٤)

وأما المتكلم فإن كان الفعل مبنيًا للفاعل فدخولها قليل. (٥)

قال ابن هشام:"وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل قليل...". (٦)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديث تأكيدًا على أن لام الأمر قد تدخل على الفعل المسند إلى المتكلم،وقد يكون لمفرد كما في الحديث،وقد يكون لمشارك كما في الآية الكريمة.

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب الصلاة على الحصير-١/٨٦،ومسند أحمد بن حنبل١٩/٣٤٧،وشرح معاني الآثار١/١٥١،ومسند أبي يعلي الموصلي٦/٧٣.
(٢)من الآية ١٢من سورة العنكبوت.
(٣)الفاخر٢/٥٧٢.
(٤)ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٠.
(٥)ينظر:الجنى الداني١٠٩-١١٠،والفضة المضية للعاتكي ص٣٢٣.
(٦)أوضح المسالك٤/٢٠١.

حروف الجر
مجيء(من)لابتداء الغاية الزمانية

حديث:"مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمَّالاً،فقال:من يعمل لي نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ؟فعملت اليهود،ثم قال:من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ،ثم قال:من يعمل لي من صلاة العصر إلى غروب الشمس،ألا لكم أجرُكم مرتين".(١)

حديث:"أرأيتم ليلتكم هذه فإنَّ على رأس مئة سنةٍ منها".(٢)

حديث:"فمُطِرنا من جمعة إلى جمعة".(٣)

حديث:"فلم يجلس عندي من يوم قيلَ فيَّ ما قيل".(٤)

حديث:"فلم أزل أحبُّ الدُّباء من يومئذ".(٥)

أورد محمد بن أبي الفتح هذه الأحاديث تأكيدًا لصحة مذهب الكوفيين ومن وافقهم في استعمال(من)لابتداء الغاية الزمانية. (٦)

استعمال(من)في ابتداء غاية المكان مجمع عليه من العلماء،أما استعمالها في ابتداء الغاية الزمانية فمختلف فيه،وللنحاة فيه قولان:

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب ما ذكر عن بني إسرائيل-٤/١٧٠،ومسند أحمد٨/١٠٠،وسنن الترمذي-باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأكله-٤/٤٥٠.

(٢)الحديث في صحيح البخاري-باب ذكر العشاء والعتمة-١/١١٧،ومسند أحمد١/٢٩٣،وسنن أبي داود-باب قيام الساعة-٦/٤٠٣.

(٣)الحديث في صحيح البخاري-باب إذا استسقوا الإمام ليستقي لهم لم يردهم-٢/١٩،ومسند الشافعي-كتاب العيدين-١/٧٩،وسنن الترمذي-كتاب الاستسقاء-باب متى يستسقى الإمام٣/١٥٥.

(٤)الحديث في صحيح البخاري-باب تعديل النساء النساء بعضهن بعضا٣/١٥٦.

(٥)الحديث في صحيح البخاري-باب من ناول أو قدَّم إلى صاحبه على المائدة شيئًا-٦/٢١٠.

(٦)ينظر:تفصيل ذلك في الفاخر٢/٦٠٥-٦٠٧.

أحدهما:القول بالجواز،وهو قول الكوفيين[١]،والأخفش[٢]،ونسب للمبرد موافقتهم[٣].

وعد العكبري مذهبهم الأقوى[٤]،وصححه ابن مالك[٥].

الثاني:القول بمنع استعمال(من)لابتداء الغاية في الزمان،وهو قول البصريين.

قال سيبويه:"أما(من)فتكون لابتداء الغاية في الأماكن،وذلك قولك:من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا".[٦]

وقد تأول البصريون ما ورد من شواهد على حذف مضاف. [٧]

والذي يترجح من هذين القولين قول الكوفيين،ومن وافقهم؛لكثرة المسموع نثرًا ونظمًا، وأن تأول الشواهد على حذف مضاف فيه تعسف وتكلف؛لذا أوافق البعلي لموافقته للكوفيين،وقد استدل لهم بالقياس والسماع وما ورد منه نظمًا ونثرًا،وقد جاء هنا بالأحاديث بعد استشهاده بالقرآن الكريم،ومن هنا يتأكد لي ولك أيها القاريء الكريم أن البعلي ممن يجيز الاحتجاج بالحديث مطلقًا،وأنه الأصل الثاني عنده من أصول الاحتجاج النحوي.

---

(١)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨/١١،وشرح الجمل لابن عصفور١/٤٨٨،والجنى الداني٣٠٨.
(٢)ينظر:معاني القرآن١/٣٦٥.
(٣)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨/١١.
(٤)ينظر: إعراب الحديث١٣١.
(٥)ينظر:شرح التسهيل٣/١٣،وشواهد التوضيح ١٢٩.
(٦)الكتاب٢/٣٠٧.
(٧)ينظر:شرح المفصل٨/١١،ورصف المباني٣٨٦.

استعمال (في)للتعليل

حديث:"دخلت امرأة النار في هرة ربطتها". (١)

حديث:"في النفس الديةُ،وفي الأنف إذا أوعب جدعُه الديةُ،وفي اللسان الدية،وفي الشفتين الدية". (٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين تأكيدًا على استعمال(في)للتعليل،فقال:"...أن تكون للتعليل ، كقوله تعالى : { لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ}(٣) أي : بسببه ، وقول النبي ﷺ : " دخلت امرأة النار في هرة ربطتها " أي : بسبب ربطها، وقوله ﷺ : "في النفس الدية ، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية"...".(٤)

ترد (في) لمعان عدة منها: أن تكون للتعليل.

قال العكبري عند تناوله لقوله تعالى:{ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ}(٥) : " في (في) وجهان:

أحدهما : هي ظرف للهجران ، أي : اهجروهن في موضع الاضطجاع ، أي : اتركوا مضاجعتهن دون ترك كلامهن.

والثاني : هي بمعنى السبب ، أي : واهجروهن بسبب المضاجع ، كما تقول : في هذه الجناية عقوبة".(٦)

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-كتاب الأنبياء-باب حدثنا أبو اليمان-١٥٢/٤،وصحيح مسلم-كتاب السلام-باب تحريم قتل الهرة-١٧٦٠/٤.

(٢)الحديث في السنن الكبرى للنسائي٣٧٣/٦،وسنن الدرامي-باب كم الدية من الإبل-١٥٣١/٣، ومعرفة السنن والآثار-باب جماع الديان فيما دون النفس-١١٨/١٢.

(٣)من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٤)الفاخر٦١٢/٢.

(٥)من الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٦)التبيان٣٥٤/١.

وقال بإفادة(في)للتعليل ابن مالك،وجعل إفادتها للتعليل من الأمور التي خفيت على كثير من النحويين؛لوروده في القرآن العزيز،والحديث،والشعر القديم،وساق الشواهد على إفادة(في)للتعليل. [١]

وكذلك قال بإفادة(في)للتعليل الرضي[٢]،والمرادي[٣]،وابن هشام[٤].

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح من العلماء الذين أثبتوا معنى التعليل لـ(في)واستدل على ذلك بالقرآن الكريم،وأكده بما ورد في الحديث.

(١)ينظر:شواهد التوضيح ص ٦٧،٦٨.
(٢)ينظر:شرح الكافية٤/٢٧٨.
(٣)ينظر:الجنى الداني ٢٥٠.
(٤)ينظر:مغني اللبيب٢/١٣.

إفادة(ربَّ)للتكثير

حديث:"يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا لإفادة(رب)للتكثير،فقال:"وقد جاءت للتكثير نثرًا ونظمًا،أما النثر فقول الله عز وجل:{ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ }(٢)وقول النبيﷺ:"يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"ليس المراد أن ذلك قليل،بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير،ولذلك لو جعلت(كم)موضعها لحَسُنَ...". (٣)

لكل حرف من حروف الجر معنى يدل عليه على سبيل الحقيقة والمجاز ، وقد اختلف النحاة فى معنى (رُبَّ) بين التقليل والتكثير ، وتعددت أقوالهم فيما تفيده (رُبَّ) على النحو الآتى:

القول الأول : أنها للتقليل دائمًا ، وهو قول جميع البصريين. (٤)

القول الثانى:أنها للكثير دائمًا ، وإليه ذهب ابن درستويه،وجماعة(٥).

القول الثالث: أنها للتقليل ، والتكثير نادرًا ، وإليه ذهب كثيرون(٦)،ونقله ابن عقيل عن بعض المغاربة(٧) .

القول الرابع : أنها للتكثير غالبًا،والتقليل نادرًا.

قال عبد القاهر الجرجاني : " وقد غلب على (رب) الاستعمال بمعنى الكثرة ، كقولهم : رُبَّ بلدٍ قطعت ، ورب يومٍ من شأنه كذا وكذا،يقصدون بذلك الكثرة ، ألا

---

(١)الحديث في صحيح البخاري-باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل٣/٤٩،وسنن الترمذي-باب ما جاء ستكون كقطع الليل المظلم-٤/٤٨٧،والمعجم الكبير للطبراني٢٣/٣٥٦.
(٢)الآية ٢من سورة الحجر.
(٣)الفاخر٢/٦١٦.
(٤) ينظر: أمالى السهيلى ص٧٢،والبسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٥٩، والمساعد ٢/٢٨٥.
(٥) ينظر:الجنى الدانى ص ٤٤٠،والمساعد٢/٢٨٥،والهمع٤/١٧٥.
(٦) ينظر:الهمع٣/١٧٥.
(٧) ينظر:المساعد ٢/٢٨٥.

ترى أنهم يأتون به فى مواضع المدح وعدد المآثر،نحو:وإنْ غيَّرَ الدهر من حالكَ،فرُبَّ يوم لك من شأنه كذا وكذا " [١].

القول الخامس: أنها تأتى للمعنيين-التكثير والتقليل- على السواء، أى: أن (رب) من ألفاظ الأضداد،فهى موضوعة لهما[٢].

القول السادس: أنها لم توضع لتقليل،ولا تكثير،وإنما هى حرف إثبات،ويستفاد التقليل والتكثير من سياق الكلام،وقرائن الأحوال،لا من الكلمة نفسها.

ونقل أبو حيان هذا المذهب،ولم ينسبه لأحد،وقد نص على اختياره، فقال:"وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير،بل ذلك مستفاد من سياق الكلام،وهذا الذى نختاره من المذاهب"[٣].

القول السابع : أنها لمبهم العدد ، فتكون تقليلاً ، وتكثيرًا ، وذهب إليه ابن الباذش ، وابن طاهر[٤].

القول الثامن : أنها للتكثير فى موضع المباهاة ، والافتخار ، والتقليل فيما عدا ذلك، وذهب إليه الأعلم ، وابن السيد[٥].

بعد هذا العرض لآراء العلماء أرى أن الراجح هو الرأى القائل بإفادة(رُبَّ) للتقليل؛لأنها جاءت فى مواضع لا تحتمل إلا التقليل،وأما المواضع التى جاءت فيها وظاهرها إفادة التكثير فهى محتملة لإفادة التقليل بضرب من التأويل،والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال،ولأن هذا القول هو الأكثر شيوعًا،وهذا ما

---

(١) المقتصد ٨٢٩/١.
(٢) ينظر:الهمع ١٧٥/٤.
(٣) الارتشاف ١٧٣٨/٣.
(٤) ينظر:الارتشاف ١٧٣٨/٣ ،والهمع١٧٥/٤
(٥) ينظر : رسائل فى اللغة ص٣٤٧ ، وتذكرة النحاة ص٥ ، والارتشاف ١٧٣٨/٣ ، والهمع١٧٥/٤.

قرره ابن أبي الفتح،إذ يقول:"إذ تقرر أنها للتقليل فقد تستعمل للتكثير مجـــازًا،ولا يخرجها عن كونها للتقليل." (١)

(١)الفاخر ٢/٦١٦.

الأسماء العاملة عمل الحروف

كون الإضافة بمعني (في)

حديث:"رباط يومٍ في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا على أن من أقسام الإضافة أن تكون بمعنى(في)،فقال:"...أن تكون بمعنى(في)وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو قوله تعالي:{ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ}(٢)،وقوله تعالى:{ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ}(٣)،وقول النبيﷺ:"رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه"....".(٤)

تنقسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام:

١-أن تكون بمعنى(من)،نحو:خاتمُ فضةٍ.

٢-أن تكون بمعنى اللام،نحو:غلامُ زيدٍ.

٣-أن تكون بمعنى(في).

وقد أثبت القسم الثالث ابن مالك،فقال:"وقد أغفل النحويون التي بمعنى(في)،وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح".(٥)

ونسب إلى عبد القاهر أنه أثبت الإضافة بمعنى(في)،وذلك نحو:فلانُ ثبت الغدرِ،أي: ثبتٌ في الغدر.(٦)

وأثبتها ابن هشام بقلة،فقال:"تكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية،وعلى معنى(من) بكثرة،وعلى معنى(في)بقلة".(٧)

---

(١) الحديث في مسند أحمد١/٥١٣،والمعجم الكبير للطبراني٦/٢٥٢،والجهاد لابن أبي عاصم-باب ذكر الرباط وفضله-٢/٧٠٣.
(٢)من الآية٢٢٦من سورة البقرة.
(٣)من الآية١٩٦من سورة البقرة.
(٤)الفاخر٢/٧٣٧.
(٥)شرح التسهيل ٣/٢٢١.
(٦)ينظر:الارتشاف٣/١٨٠٠.
(٧)أوضح المسالك٣/٨٥.

وقيل:إن الذي عليه أكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام،أو(من) وموهم الإضافة بمعنى(في)محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز،واستدلوا على ذلك بأمور:

أحدها:أن دعوى كون الإضافة بمعنى(في)يستلزم كثرة الاشتراك في معناها،وهو خلاف الأصل فيجب اجتنابها.

الثاني:أن كل ما ادعي فيه إضافته بمعنى(في)حقيقة يصح أن يكون بمعنى اللام مجازًا،فيجب حمله عليه لوجهين:

أحدهما:أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

والثاني:أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق،والإضافة بمعنى(في) مختلف فيها،والحمل على المتفق أولى من الحمل على المختلف فيه(١).

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد الحديث هنا ليؤكد معنى الإضافة بمعنى(في)، وأنها مستعملة في القرآن الكريم،والحديث النبوي،وبدا تأثره بشيخه ابن مالك جليًّا فقد اعتمد عبارته التي تكررت كثيرًا في كتابه (شواهد التوضيح) وهي : " مما خفي على كثير من النحويين " وقال هنا ابن أبي الفتح : " وقد أغفل الإضافة بمعنى (في) أكثر النحويين".(٢)

وأما عن كون الإضافة بمعنى(في) فأميل إلى القول بإثباتها كما ذكر ابن مالك ومن وافقه؛ولا داعي للتكلف في تأويل ما ورد منها.

---

(١)ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧٣،٢٧٤.
(٢)الفاخر ٢/٧٣٧.

التوابع:عطف النسق
حتى لمطلق الجمع

حديث:"كلُّ شيء بقدر حتى العجزُ والكيسُ".(١)

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا على أن(حتى)لمطلق الجمع لا تفيدًا ترتيبًا كالواو،فقال:"وحتى كالواو في كونها لمطلق الجمع،نحو:قام إخوتك حتى زيدٌ قبلهم، وحتى عمرو بعدهم،وحتى خالد معهم،قال رسول اللهﷺ:"كلُّ شيءٍ بقدر حتى العجزُ والكيس"ولا ترتيب في قدرة الله تعالى،وإنما الترتيب في ظهور المقدرات...". (٢)

تكون(حتى)حرفًا من حروف العطف بمنزلة الواو،وتقع في تعظيم، وتحقير، فالتعظيم نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ والملوكُ،والتحقير نحو:قدم الحجاج حتى المشاة والصِّبيان. (٣)

قال ابن مالك : " وحتى : بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا ، كقولك : قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا ، وجائز كونه سابقًا ، كقولك : قدموا حتى المشاة متقدمين ، ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في زمان فقد ادعي ما لا دليل عليه ، وفي الحديث : " كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكسل " وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات،قال الشاعر(٤):

لقومي حتى الأقدمون تمالئووا ∴ على كل أمر يُورث المجدَ والحمدَا

---

(١) الحديث في صحيح مسلم-باب كل شيء بقدر-٢٠٤٥/٤،ومسند أحمد ٢٩٢/٥، ومسند الشهاب القضاعي-كل شيء بقدر حتى العجز والكيس-١٤٩/١.
(٢)الفاخر ٨٢٩/٢.
(٣)ينظر:التصرة والتذكرة١٣٦/١،والأزهية ص٢١٤.
(٤) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، من مواضعه : الفاخر ٨٢٩/٢ ، والمساعد ٤٥٤/٢ ، والدرر ١٨٨/٢.

فعطف بـــ(حتى)الأقدمين،مع كونهم بيقين متقدمين".[١]

وقال بإفادتها الترتيب الزمخشري،وابن يعيش،وبهاء الـــدين بـــن النحـــاس الحلبي. [٢]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هنا هذا الحديث تأكيدًا،والتأكيد هنا أقرب إلى الاستدلال؛لأنه لم يذكر شاهدًا نحويًا،وإنما قدم على الحديث مثل نحوي،وكلامه هنا واستشهاده لا يخرج عن كلام ابن مالك الذي أثبته آنفًا.

(١)شرح التسهيل٣/٣٥٩.
(٢)ينظر:المفصل ص٣٠٤،وشرح المفصل٨/٩٤،٩٥،والتعليقة ٢/٧٣٥.

عدُّ(ليس)من حروف العطف

حديث:"بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيهٌ بعلي".[١]

أورد محمد بن أبي الفتح هذا الحديث تأكيدًا لعد(ليس)من حروف العطف،فقال:"..ومن ذلك(ليس)جعلها الكوفيون عاطفة،محتجين بقول الشاعر[٢]:

أين المفرُ والإله الطالبُ

والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

...ومثله قولهﷺ:"بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيهٌ بعلي"...".[٣]

تكون(ليس)نسقًا على مذهب الكوفيين بمنزلة(لا)،نحو:جاء زيد ليس عمرو،واضرب زيدًا ليس عمرًا. [٤]

ومنع البصريون استعمال(ليس)نسقًا،وخرجوا ما ورد من ذلك على أن المرفوع اسم (ليس)،وخبرها ضمير متصل محذوف تخفيفًا كقولك:الصديق كانه زيد،ثم تحذفه فتقول:الصديق كان زيدٌ. [٥]

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح أورد هنا هذا الحديث تأكيدًا،وجاء به بعد الشاهد الشعري،وهذا الموضع الوحيد الذي قدم فيه الشعر على الحديث.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب مناقب الحسن والحسين-٢٦/٥،والمستدرك على الصحيحين للحاكم-باب من فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب-١٨٤/٣.

(٢) من الرجز لنفيل بن حبيب الحميري كما في الدرر١٤٦/٦،ومن مواضعهما: شرح الكافية الشافية٥٥٣/١،وشرح التسهيل لابن مالك٣٤٦/٣،والجنى الداني ص٤٩٨.

(٣) الفاخر٨٢٩/٢،٨٣٠.

(٤) ينظر:الارتشاف١٩٧٧/٤،وأوضح المسالك٣٥٥/٣،والأزهية ص١٩٦.

(٥) ينظر:شرح الكافية الشافية٥٥٣/١،والفاخر٨٣٠/٢.

العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل

حديث:"كنت وأبو بكر وعمرُ،وانطلقت وأبو بكر وعمرُ".(١)

حديث:"روي عن عمر بن الخطاب أنه قال:"كنتُ وجارٌ لي من الأنصار".(٢)

أورد محمد بن أبي الفتح هذين الحديثين تأكيدًا لمجيء العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل،فقال:"وقد جاء العطف دون فصل كما حكى سيبويه من قول العرب:مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ،بالرفع عطفًا على الضمير المستتر في(سواءٍ)دون فصل ولا ضرورة،ومنه ما روى البخاري في صحيحه عن علي-ﷺ-قال: كنت أسمع رسولﷺيقول:"وكنت وأبو بكر وعمر،وفعلت وأبو بكر وعمر،وانطلقت وأبو بكر وعمر"،وروي عن عمر-ﷺ-قال:"كنت وجار لي من الأنصار"...".(٣)

إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فالأكثر توكيده بضمير متصل،أو فصل يقوم مقام التوكيد(٤)،فالأول كقوله تعالى:{ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ }(٥)،والثاني نحو قوله تعالى:{ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا}(٦).

أما ورود العطف دون فصل ففيه خلاف على قولين:

أحدهما:جوازه في الاختيار،والأكثر في الكلام الفصل،وعليه الكوفيون.(٧)

قال الفراء:"أكثر كلام العرب أن يقولوا:استوى هو وأبوه،ولا يكادون يقولون:استوى وأبوه،وهذا جائز؛لأن في الفعل مضمرًا".(٨)

---

(١) الحديث في صحيح البخاري-باب قول النبي-٥/٩،وشرح السنة للبغوي-باب في فضل أبي بكر وعمر-١٤/٩٩،ومختصر صحيح الإمام البخاري-باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص٢/٤٩٥.
(٢) الحديث في صحيح البخاري-باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة-٣/١٣٣.
(٣) الفاخر٢/٨٣٣.
(٤) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٧٣.
(٥) من الآية ٥٤من سورة الأنبياء.
(٦) من الآية ١٤٨من سورة الأنعام.
(٧) ينظر:الارتشاف٥/٢٠١٣،والهمع٥/٢٦٨.
(٨) معاني القرآن ٣/٩٥.

ووافقهم ابن مالك فقال:"وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف ويزعمون أن بابه الشعر،والصحيح جوازه نثرًا ونظمًا".(١)

والثاني:اختصاص ذلك بالضرورة، وما جاء في النثر فقبيح،وعليه البصريون. (٢)

قال المبرد:"...تقول:رويدَك أنت وعبدُ الله زيدًا،وعليك أنت وعبدُ الله أخاك،فإن حذفت التوكيد قبُح،وإعرابه الرفع على كل حالٍ،ألا ترى أنك لو قلت:قم وعبدُ الله،كان جائزًا على قبح حتى تقول:قم أنت وعبدُ الله...". (٣)

وأقول:إن محمد بن أبي الفتح هنا أورد الحديثين للتأكيد على مجيء العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل،وقد جاء بالحديثين بعد القول المحكي عن العرب،وأما عن موقف ابن أبي الفتح من هذا الأمر،فقد أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بقلة،فقال بعد أن ذكر عدة شواهد:"ومع ذلك فلا ينهض أن يكون مقيسًا لقلته في الكلام".(٤)

وأقول:إن الراجح من القولين هو قول الكوفيين ومن وافقهم؛لورود السماع به،وكثرة ما ورد في النظم يجعل القول بأنها ضرورة فيه بعد وتكلف.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١١٤.
(٢) ينظر:الكتاب١/٣٨٩،٣٩٠،والمقتضب٣/٢١٠،والأصول٢/٧٨،٧٩،وشرح المفصل٣/٧٦،وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٤١.
(٣) المقتضب٣/٢١٠.
(٤) الفاخر٢/٨٣٤.

الخاتمـــــــة

الحمـــد لله الذي بنعمته تتـــم الصالحـــات ، وبفضـــله ترفـــع الـــدرجات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله المهداة للعـــالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هـــذا البحـــث الـــذى أفـــرز نتـــائج كثيرة،أذكر منها ما يلي:

١-أثبت البحث أن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيـــد القواعد النحوية والصرفية.

٢-أثبت البحث أن للحديث دورًا في إثراء القواعد النحوية وتوســـعتها،فكم مـــن الأحكام النحوية التي قصرها النحاة على الضرورة مستعملة في النثر،بل فـــي كلام أفصح الفصحاء.

٣-أثبت البحث أن محمد بن الفتح البعلي جعل الحديث في المرتبة الثانيـــة مـــن مراتب الاحتجاج النحوي.

٤-أثبت البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي ممن يجيـــز الاحتجـــاج بالحـــديث مطلقًا.

٥-أظهر البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي عنى بالاستشهاد بالحديث النبوي، والإفادة منه في تقرير الأحكام النحوية،أو دعم القاعدة النحوية إذا كان للقاعدة شاهد أو كثر من القرآن الكريم.

٦-أثبت البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي رفض أقوال بعض العلمـــاء الـــذين وصفوا حديث الرسول ﷺ بالضرورة ، لاصطدام النص الحديثي بقاعـــدة نحويـــة عندهم.

٧-أوضح البحث أن استشهاد محمد بن أبي الفتح البعلي جاء من قبيل إقرار بعض الأحكام النحوية ،أو ترجيح الأوجه النحوية ،أو تأكيدها.

٨-أثبت البحث أنه توجد روايات لبعض الأحاديث التي أوردها محمد بن أبي الفتح ينتفي معها الشاهد،أو الحكم النحوي الذي أراد إقراره أو دعمه بهذه الأحاديث.

٩-أثبت البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي لا يقدم الحديث على الشعر،وخاصة في الأحاديث المسوقة لتأكيد الأحكام النحوية،و قد قدم الشعر على الحديث في موضع واحد هو:عدُّ(ليس)من حروف العطف.

١٠-أثبت البحث أن من منهج محمد بن أبي الفتح البعلي تأوله للأحاديث التي لا تتفق ورأيه النحوي،فكان يقصر ما ورد من الحديث على السماع،وعدم القياس عليه،أو الحكم بقلته وندرته.

١١-أثبت البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي كان يثبت رواية الحديث التي تتفق والحكم النحوي الذي يريد إقراره،أو تأكيده،ولم يلتفت إلى الروايات الأخرى.

١٢-أثبت البحث أن محمد بن أبي الفتح البعلي كان كثيرًا ما يستأنس بالشعر في مجال احتجاجه بالحديث،وخاصة عند احتجاجه بالحديث للتأكيد.

١٣-أثبت البحث تأثر محمد بن أبي الفتح البعلي بشيخه ابن مالك في الاحتجاج بالحديث،ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى اعتماده عباراته وتعليلاته.

١٤- صوب البحث القول بإلحاق (غدا) و(راح) بـ (كان) في العمل.

١٥- صوب البحث القول بإجازة تجرد خبر (عسى) من (أن) ، واقتران خبر (كاد) بـ (أن) في النثر.

١٦-صوب البحث القول بجواز الجمع بين الفاعل المعرف بـ(أل)والتمييز في باب(نعم).

١٧-صوب البحث القول بجواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس.

١٨-صوب البحث القول بمجيء فعل الشرط مضارعًا،وفعل الجواب ماضيًا لفظًا لا معنى،وإن كان قليلاً.

١٩-صوب البحث القول بجواز حذف الشرط والجزاء والاكتفاء بـ(إنْ)في الاختيار.

٢٠-صوب البحث القول باتصال الضمير إذا كان خبرًا لـ(كان).

٢١-صوب البحث القول باستعمال(مِن)في ابتداء الغاية الزمانية.

٢٢-صوب البحث القول بكون(رُبَّ)موضوعة للتقليل.

٢٣-صوب البحث القول بجواز العطف على الضمير المتصل من غير فصل في الاختيار.

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم،إنه نعم المولى،ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢- الأزهية في علم الحروف للهروي- ت/ عبد المعين الملوحي- ط/مجمع اللغة العربية - دمشق - الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣-الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"مكاتبة بين بدر الدين الدماميني،وسراج الدين البُلقيني"تح داريا‌ض حسن الخوام-ط/عالم الكتب-بيروت-لبنان- أولى- ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.

٤- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

٥-إعراب الحديث النبوي للعكبري،تح/حسن موسى الشاعر-ط/دار المنارة للنشر والتوزيع-جدة-ط - ثانية-١٤٠٨ هـ-١٩٨٧م.

٦-إعراب القراءات الشواذ للعكبري-تح/محمد السيد أحمد عزوز-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/لأولى-١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧- الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي- ط/دار العلم للملايين- بيروت- الثانية .

٨-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي،تح/محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي-منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط-أولى -١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٩- أمالي ابن بشران-ت/أحمد سليمان-ط/دارالوطن للنشر-الرياض-ط-أولى-١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.

١٠- أمالي ابن الشجري -ت د/ محمود محمد الطناحي-ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١١-الأمثال في الحديث النبوي للأصبهاني،تح/د عبد العلي عبد الحميد حامد-نشر الدار السلفية-بومباي-الهند-ط-ثانية١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد- ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت-بدون تاريخ.

١٣- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- ت د/ كاظم بحر المرجان -ط/ عالم الكتب - الثانية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٤- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح/الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين-طبعة-دار الكتب العلمية-بيروت-ط-الأولى ١٤١هـ- ١٩٩٨م.

١٥- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

١٦-البيان والتبيين للجاحظ-ط/مكتبة ىالخانجي-مصر-ط-رابعة.

١٧- تاريخ الأدب العربي (بروكلمان)- ترجمة عبد الحليم النجار - ط- دار المعارف - مصر - ١٩٦١ - ١٩٦٨ م

١٨- التبصرة والتذكرة للصيمري-ت د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين- مطبوعات/جامعة أم القرى- ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبري -تح/ على محمد البجاوى-ط-عيسى البابى الحلبى-بدون.

٢٠-تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي،تح/د عفيف عبد الرحمن-ط-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط-أولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان - ت د/ حسن هنداوي - ط- دار القلم - دمشق .

٢٢- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري - تح/محمد باسل عيون السود-ط/دارالكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م .

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش-تح د/على محمد فاخر،وآخرين-ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٤-التنوير شرح الجامع الصغير لمحمد بن إسماعيل،تح/د/محمد إسحاق محمد إبراهيم-ط/مكتبة دار السلام-الرياض-ط/أولى١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - ت.د/عبدالرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربى-القاهرة-الأولى-١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٦- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٢٧-جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر-إدارة المطبعة المنيرية.

٢٨-جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم،وعبدالمجيد قطامش،ط|المؤسسة العربية الحديثة القاهرة-ط/أولى١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٠-حاشية السندي على سنن ابن ماجه،ط-دار الجيل-بيروت.

٣١-حروف المعاني للزجاجي،تح/علي توفيق الحمد-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت،ودار الأمل-الأردن-ط-ثانية١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد السلام هارون-ط/ الخانجي-القاهرة- الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

٣٣- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٤-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني-ط-دار الجيل-بيروت.

٣٥- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - ط/ كردستان العلمية - القاهرة - الأولى - ١٣٢٨هـ .

٣٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تح / يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٣٧-دليل الصالحين لطرق رياض الصالحين للشافعي،طبع بعناية/خليل مأمون شيحه-ط/دار المعرفة للنشر-بيروت-لبنان-ط-رابعة١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٨-الرسالة للشافعي ، تح / أحمد محمد شاكر - ط / البابي الحلبي - مصر - ط / أولى ١٩٤٢م.

٣٩-رصف المباني في حروف المعاني للمالقي،تح/د/أحمد محمد الخراط-ط:دار القلم-دمشق-ط-ثانية١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠- السبعة في القراءات لابن مجاهد-ت د/شوقي ضيف- ط/ دار المعارف - القاهرة - الثالثة .

٤١-سنن أبي داود،تح/محمد محي الدين عبد الحميد-ط/المكتبة العصرية-صيدا-بيروت.

٤٢-سنن ابن ماجه،تح/محمد فؤاد عبد الباقي-ط/دار إحياء الكتب العربية-فيصل عيسى البابي الحلبي-مصر.

٤٣-سنن الترمذي،تح/أحمد محمد شاكر،وآخر-ط/مصطفى البابي الحلبي-مصر-ط|ثانية١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤٤-سنن الدرامي،تح/حسين سليم الداراني-ط/دار المغني للنشر والتوزيع-السعودية-ط|أولى١٤١٢هـ ـ٢٠٠٥م.
٤٥-السنن الكبرى للبيهقي،تح/محمد عبد القادر عطا-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/ثالثة١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٤٦-السنن الكبرى للنسائي،تح/حسن عبد المنعم شلبي-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط/أولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٤٧-سير أعلام النبلاء للذهبي،تح|مجموعة من الباحثين،بإشراف/شعيب الأرنؤوط-بيروت ١٩٨٣م.
٤٨- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه-د/خديجة الحديثي-مطبوعات جامعة الكويت١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٤٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – ط/ المكتب التجاري – بيروت .
٥٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-تح/محمد محيى الدين عبد الحميد-ط/دارالكتاب العربي-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
٥١- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – ت/ محمد باسل عيون السود – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
٥٢- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون – ط/ دار هجر – القاهرة – الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٥٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي – ت د/ صاحب أبو جناح.
٥٤-شرح السنة للبغوي،تح/شعيب الأرنؤوط،ومحمد زهير،ط/المكتب الإسلامي-دمشق-ط/ثانية١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٥- شرح شواهد المغني للسيوطي-تصحيح وتعليق/ الشيخ محمد محمود الشنقيطي – ط- دار مكتبة الحياة – بيروت .

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ دار التراث-القاهرة - العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥٧-شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس الحلبي-تح/د/خيري عبدالراضي عبد اللطيف-ط/مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع-المدينة المنورة-السعودية-ط/أولى١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٨-شعب الإيمان للبيهقي،تح/عبد العلي عبد الحميد حامد-ط/أولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٩-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام،تح/محمد محيى الدين عبد الحميد-منشورات المكتبة العصرية-بيروت.

٦٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

٦١- شرح الكافية الشافية لابن مالك- ت/على محمد معوض،و/عادل أحمد عبدالموجود-منشورات دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان-ط/الأولى - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٦٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي-ت د/ الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي- ط/ المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٦٣-شواذ القراءات للكرماني-تح د/شمران العَجْلي-ط/مؤسسة البلاغ-بيروت-لبنان-بدون.

٦٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - ت.محمد فؤاد عبد الباقى-مكتبة دار العروبة القاهرة-بدون.

٦٥-صحيح البخاري-تح/محمد زهير بن ناصر الناصر-ط/دار طوق النجاة-ط|أولى١٤٢٢هـ.

٦٦-صحيح ابن خزيمة،تح/د/محمد مصطفى الأعظمي-ط/المكتب الإسلامي-بيروت.
٦٧-صحيح مسلم،تح/محمد فؤاد عبد الباقي-ط/إحياء التراث العربي-بيروت.
٦٨-ضرائر الشعر لابن عصفور،تح/السيد إبراهيم محمد-ط/دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع-ط-أولى١٩٨٠م.
٦٩-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي-شرح/محمد بهجة الأثري-المطبعة السلفية-مصر١٣٤١هـ.
٧٠_عمدة القاريء شرح صحيح البخاري للعيني-ط|البابي الحلبي-مصر-ط/أولى ١٩٧٢م.
٧١- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي-ت د/ممدوح محمد خسارة-ط/الكويت-الأولى١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٧٢-فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني-ط/دار الريان للتراث-القاهرة-ط|أولى ١٩٨٦م.
٧٣- الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية للعاتكى-تح د/هزاع سعد المرشد-الكويت-ط/الأولى١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.
٧٤- الكتاب لسيبويه - ت/ عبد السلام هارون - ط/ الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٧٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة - ط/ دار الفكر - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٧٦- لسان العرب لابن منظور - ط/ دار المعارف .
٧٧-المجالسة وجواهر العلم للدينوري،تح/أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان-ط|دار ابن حزم-بيروت-لبنان١٤١٩هـ.

٧٨-المدارس النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري،د/عبد العال سالم مكرم-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط|ثانية١٤١٠هـ١٩٩٧م.

٧٩-مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم-القاهرة-١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م.

٨٠-مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا-مجموعة القرارات العلمية-محمد خلف الله أحمد،ومحمد شوقي أمين-ط/ثانية١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٨١-مجمع الأمثال للميداني،تح/محمد محي الدين عبد الحميد-ط/دار القلم-بيروت.

٨٢-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه،عني بنشره ح/براجستر-مكتبة المتنبي-القاهرة.

٨٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د/ محمد كامل بركات - ط/جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٤-المستدرك على الصحيحين للحاكم،تح|مصطفى عبد القادر عطا-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-ط/أولى١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨٥-مسند أبي داود الطيالسي،تح/محمد بن عبد المحسن التركي-ط/دار هجر-مصر-ط/أولى١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٨٦-مسند أبي يعلي الموصلي،تح/حسين سليم أسد-ط/دار المأمون للتراث-دمشق-ط/أولى١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٨٧-مسند الإمام أحمد بن حنبل،تح/شعيب الأرنؤوط،وعادل مرشد،وآخرين-مؤسسة الرسالة-ط/أولى ١٤٢١ ٢٠٠١م.

٨٨-مسند الحميدي،تح/حسن سليم أسد الداراني-ط/دمشق-ط/أولى١٩٩٦م.

٨٩-مسند الشافعي-ط/دار الكتب العلمية-بيروت١٤٠٠هـ.

٩٠- مسند الشهاب القضاعي ، تح / د / حمدي عبد المجيد السلفي – ط/مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
٩١-المستقصي في أمثال العرب للزمخشري-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-ط/ثانية١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٧م.
٩٢-المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم،تح/محمد حسن محمد حسن-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/أولى١٤٠٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٩٣-المصنف في الأحاديث والآثار لابن شيبة،تح/كمال يوسف الحوت-ط/دار الرشد-الرياض-ط/أولى ١٤٠٩هـ.
٩٤- معاني القرآن للأخفش – ت د/ هدى محمود قراعة – ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة – الأولى – ١٤١١هـ ـ -١٩٩٠م .
٩٥- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٩٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – ت د/عبد اللطيف الخطيب – ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون-الكويت- بدون.
٩٧- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل – بيروت – الثانية.
٩٨- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي-ت د/شعبان عبد الوهاب محمد- من دون طبعة،ولا تاريخ.
٩٩- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى-تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-ط/مركز إحياء التراث-جامعة أم القرى- ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٠١- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – ت د/ كاظم بحر المرجان- ط/ وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية- ١٩٨٢م.
١٠٢- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

١٠٢- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري - ط/الأولى - ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٠٣-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي،تح/محمد عبد الرازق حمزة- ط|دار الكتب العلمية-بيروت.
١٠٤- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - ت/ على محمد الضباع - ط/دار الكتب العلمية - بيروت .
١٠٥-النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي،تح/عبدالحسين الفتلي-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط/أولى١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٠٦-نيل الأوطار للشوكاني،تح/عصام الدين الصابطي-ط/دار الحديث-مصر- ط|أولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
١٠٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي -ت أ/ عبد السلام محمد هارون،ود/عبدالعال سالم مكرم- ط/مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٠٨-الوافي بالوفيات للصفدي،تح/فرانز شتاينر بفسيادن-ط/ثانية ١٩٧٤م.

فهرس محتويات البحث

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	١٩١
المبحث الأول:لمحة موجزة عن محمد بن أبي الفتح-حياته وآثاره.	١٩٦
المبحث الثاني:الحديث النبوي أصل من أصول الاحتجاج النحوي	١٩٨
المبحث الثالث:منهج البعلي في الاحتجاج بالحديث	٢٠٧
المبحث الرابع:ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب الفاخر تقعيدًا	٢١٣
باب علامات الاسم:(أم)تخلف(أل)في لغة اليمن	٢١٣
الأسماء الستة:الأشهر في إعراب(الهن)النقص	٢١٥
المثنى:تثنية ما اختلف معناه	٢١٧
الأفعال الخمسة:حذف علامة الرفع من الأفعال الخمسة دون جازم أو ناصب	٢٢٠
باب العلم الممنوع من الصرف:منع صرف(حسَّان)لزيادة الألف والنون	٢٢٣
باب المبتدأ والخبر:مسوغات الابتداء بالنكرة	٢٢٥
ثبوت خبر المبتدأ بعد(لولا)	٢٢٧
سد الحال مسد الخبر	٢٢٩
الأفعال الناقصة:استعمار أفعال بمعنى(صار)	٢٣٣
حذف(كان)مع اسمها	٢٣٥
أفعال المقاربة:حكم اقتران خبر(كاد)و(عسى)بـــ(أن)	٢٣٧
مجيء خبر(جعل)فعلاً ماضيًا	٢٣٩
فعلا المدح والذم:إضمار فاعل(نعم)غير مميز	٢٤١
الجمع بين الفاعل المعرف بـــ(أل)والتمييز في باب(نعم)	٢٤٣
باب فعل التعجب:التعجب السماعي	٢٤٥
باب الأحرف المشبهة بالفعل:دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف	٢٤٦

الموضـــــوع	الصفحة
باب الاستثناء:الاستثناء بـــ(ليس)	٢٤٨
باب النداء:حذف حرف النداء مع اسم الجنس	٢٥٠
باب جوازم المضارع:مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا	٢٥٢
حذف الشرط والجزاء والاكتفاء بـــ(إنْ)	٢٥٤
جزم جواب النهي	٢٥٥
القسم:إضافة(أيمن)لغير لفظ الجلالة	٢٥٦
حروف الجر:استعمال(على)اسمًا	٢٥٧
الحروف غير العاملة:حذف الفاء من جواب(أما)	٢٥٨
الصفة المشبهة:إضافة صفة مجردة من(أل)إلى مضاف لضمير	٢٦٠
الضمائر:اتصال الضمير وانفصاله	٢٦٢
المبحث الخامس:ما ورد من الأحاديث النبوية في كتاب الفاخر تأكيدًا	٢٦٤
الأسماء الستة:لزوم الأسماء الستة الألف	٢٦٤
إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر:إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم	٢٦٦
باب المبتدأ والخبر:حذف الرابط بين المبتدأ والخبر	٢٦٨
تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا	٢٧٠
باب الحال:مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ ومن غير مسوغ	٢٧٢
باب الأحرف المشبهة بالفعل:حذف اللام الفارقة عند أمن اللبس	٢٧٥
لا النافية للجنس:تَعَيُّن ذكر خبر(لا)	٢٧٧
جوازم المضارع:دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم	٢٧٨
حروف الجر:مجيء(من)لابتداء الغاية الزمانية	٢٧٩
استعمال(في)للتعليل	٢٨١
إفادة(رُبَّ)للتكثير	٢٨٣

الموضـــــوع	الصفحة
الأسماء العاملة عمل الحروف:كون الإضافة بمعنى(في)	٢٨٦
التوابع:عطف النسق:حتى لمطلق الجمع	٢٨٨
عَدُّ(ليس)من حروف العطف	٢٩٠
العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل	٢٩١
الخاتمة	٢٩٣
فهرس المصادر والمراجع	٢٩٦
فهرس المحتويات	٣٠٦